التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2018 - 2019

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

ما زال المشهد السياسي الإسلامي الرسمي متخلفاً في تعبيره عن تطلعات الشعوب الإسلامية في تحرير فلسطين، ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه وأرضه ومقدساته. وما زال أداء منظمة التعاون الإسلامي والدول الإسلامية أداء تقليدياً بطيئاً لا يتجاوز على الغالب الدعم المعنوي؛ في الوقت الذي تتخذ فيه صفقة ترامب أبعاداً خطيرة وعلى رأسها تهويد القدس. وفي المقابل، فإن الشعوب الإسلامية ما زالت تتطلع إلى القدس، وترفض التطبيع وتقوم ضمن إمكانات محدودة بالأنشطة التضامنية مع فلسطين وقضيتها.

وهذا الفصل يستقرئ الحالة الإسلامية العامة المتعلقة بالشأن الفلسطيني، لكنه يركز على نموذجين هما تركيا وإيران؛ وهما من البلدان الأكثر تفاعلاً مع قضية فلسطين، مع اختلاف طريقة تناول كلٍّ منهما لقضية فلسطين.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

استمرت منظمة التعاون الإسلامي طوال سنتي 2018–2019 في سياساتها المتّبعة تجاه القضية الفلسطينية، وقد احتلت قضية القدس مزيداً من اهتمام المنظمة، بسبب ازدياد الاستهداف الأمريكي الذي اعترف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، ونقل سفارته إليها إلى جانب الاستهداف الإسرائيلي المستمر لمدينة القدس بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص، طوال تلك الفترة.

وبالإضافة إلى تحرك المنظمة في دعمها لقضايا الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فقد شجعت المنظمة الجهود المبذولة في سبيل إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني وإتمام ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

وعلى الرغم من مرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن المنظمة لم ترتقِ طوال عشرات السنوات الماضية إلى مستوى المهمة التي أنشئت من أجلها وهي حماية القدس والمقدسات داخل المدينة، واستمرت فعالياتها طوال سنتي 2018–2019 على النمط الاحتفالي، ففي شباط/ فبراير 2018 عُقد في مدينة رام الله مؤتمر لإعلان القدس عاصمة لشباب دول منظمة التعاون الإسلامي؛ يأتي هذا العمل التكريمي لمدينة القدس في إطار الدفاع عن المدينة، في ظلّ محاولات تكريسها عاصمة للكيان الإسرائيلي.

وفي الإطار نفسه، كررت منظمة التعاون الإسلامي رفضها لنقل سفارات الدول الأجنبية إلى مدينة القدس، ففي آذار/ مارس 2018 أعربت منظمة التعاون الإسلامي عن إدانتها لقرار جمهورية غواتيمالا نقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة في منتصف أيار/ مايو 2018، معتبرة أن هذه الخطوة غير القانونية تشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الدولي لا سيّما القرار رقم 478، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القدس، والتي أكدت رفض أي إجراءات من شأنها المساس بالوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس المحتلة. وقد سبق أن وجّه الأمين العام للمنظمة رسالة مطلع كانون الثاني/ يناير 2018 لوزير خارجية غواتيمالا، أكد فيها رفض المنظمة لهذا القرار، الذي يُسهم في تكريس الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة.[1]

وفي أيار/ مايو 2018 عقدت منظمة التعاون الإسلامي قمة استثنائية، بدعوة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan، لمواجهة إجراءات الإدارة الأمريكية التي قامت بنقل سفاراتها إلى القدس في 2018/5/1. وقد أعربت فيه المنظمة عن رفضها للقرار الأمريكي بخصوص نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بعد الاعتراف بها عاصمة للكيان الإسرائيلي، وقد جاء في البيان الختامي للقمة بأن المنظمة "تؤكد أنها ستفعل قيوداً سياسية واقتصادية على البلدان أو المسؤولين أو البرلمانيين أو الشركات أو الأفراد الذين يعترفون بضم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقدس أو يتعاملون مع أي إجراءات تتصل بتكريس الاستعمار الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة".[2]

استمر مسار منظمة التعاون الإسلامي طوال سنتي 2018–2019 تجاه القضية الفلسطينية على الوتيرة نفسها، حيث لم تتوانَ عن التنديد والشجب على الإجراءات الإسرائيلية، إلا أن هذه المطالبات ما تزال ضمن السقف السياسي الذي التزمت به المنظمة وهو "مبادرة السلام العربية" التي طرحها الأمير (الملك) عبد الله في قمة بيروت سنة 2002، حيث تكررت التأكيدات من قبل منظمة التعاون الإسلامي في بياناتها طوال سنتي 2018–2019، على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، والتأكيد على عزم المنظمة على مواصلة العمل وفق القانون الدولي، والتأكيد على التزام المنظمة الثابت بحل الدولتين، لكونه (حسب رأي المنظمة) الحل الدولي الوحيد المقبول في سياق تقرير المصير والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الحالية، وفقاً للمرجعيات الدولية و"مبادرة السلام العربية".[3]

وفي سياق الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، استمرت المنظمة بإصدار بيانات الإدانة شديدة اللهجة على هذه الاعتداءات، وعلى بناء المستوطنات، وعلى المجازر المتكررة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإدانة القوانين العنصرية بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948.

وعلى ما يبدو فإننا لن نشهد خلال سنتي 2020–2021 ما تطمح اليه الشعوب الإسلامية من توحيد الطاقات والمواقف للدفاع عن حقوق الشعوب الإسلامية، وخصوصاً حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف وعلى رأسها المسجد الأقصى.

ثانياً: تركيا

استمرت القضية السورية خلال السنتين 2018–2019 لتكون أولوية السياسة الخارجية التركية، بما في ذلك مكافحة المشروع الانفصالي لحزب الاتحاد الديمقراطي (Kurdish Democratic Union Party (*Partiya Yekîtiya Demokrat*—PYD وأذرعه العسكرية. وقد شهدت السنتان المنصرمتان عمليتين عسكريتين في الشمال السوري للقوات المسلحة التركية بالتعاون مع فصائل المعارضة السورية، هما "غصن الزيتون Operation Olive Branch" بداية 2018 و"نبع السلام Operation Peace Spring" في تشرين الأول/ أكتوبر 2019. كما أن الأجندة التركية الداخلية كانت مزدحمة جداً خلال السنتين الفائتتين، حيث شهدت تركيا خلالهما محطتين انتخابيتين مهمتين، الرئاسية والبرلمانية في حزيران/ يونيو 2018، والبلدية في آذار/ مارس 2019، بالإضافة إلى استمرار مكافحة التنظيم الموازي وعناصر حزب العمال الكردستاني (Kurdistan Workers' Party (Partiya Karkerên Kurdistanê—PKK في الداخل التركي.

وعلى الرغم من كل ذلك، يمكن القول إن القضية الفلسطينية بقيت حاضرة في السياسة الخارجية التركية، قولاً وفعلاً، أي في التصريحات الرسمية للمسؤولين الأتراك وفي العمل الديبلوماسي التركي. وقد أسهم في ذلك ترؤس تركيا الدوري لمنظمة التعاون الإسلامي، وسخونة الحدث الفلسطيني لا سيّما في إطار مسيرات العودة، وكذلك خطوة نقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة، حيث تقدمت تركيا العمل الإسلامي المشترك تحت سقف المنظمة في مواجهة القرار.

المشهد التركي:

لا تختلف سنتا 2018 و2019 عن السنوات السابقة من حيث ازدحام الأجندة التركية بالأحداث والتطورات الداخلية والخارجية، بل تضمنا متغيرات جذرية على الساحة التركية تمثلت بالانتقال بالبلاد من النظام البرلماني إلى الرئاسي مع الانتخابات البرلمانية والرئاسية في حزيران/ يونيو 2018، الأمر الذي ألقى بظلاله على المشهد السياسي الداخلي، وبنسبة أقل على السياسة الخارجية.

كما كان متوقعاً، فاز الرئيس أردوغان مجدداً بالانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى، ولكن فقد حزبه العدالة والتنمية (The Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi* ((AKP) الأغلبية في مقاعد البرلمان بعدد بسيط، وإن كان قد استمر في المحافظة على الأغلبية مع حزب الحركة القومية ضمن "تحالف الشعب".[4] غير أن منحنى التراجع النسبي للعدالة والتنمية

استمر مع الانتخابات البلدية في آذار/ مارس 2019، والتي خسر فيها الحزب عدداً من البلديات التي كان يديرها وفي مقدمتها إسطنبول وأنقرة، بالرغم من تقدمه على باقي الأحزاب بفارق مريح.[5]

أكثر من ذلك، فقد حملت إعادة انتخابات بلدية إسطنبول تحديداً رسائل قاسية للحزب من خلال الفارق الكبير بين مرشح المعارضة الفائز ومرشحه. وقد أسهمت تلك الانتخابات مع عوامل أخرى في ارتفاع حدة النقد لمسار الحزب من قبل قيادات سابقة فيه، في مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu، ووزير الاقتصاد الأسبق علي باباجان Ali Babacan، وهو مسار انتهى باستقالتهما من الحزب، وإعلان الأول عن تأسيس حزب المستقبل Future Party (*Gelecek Partisi*)، وتوقع إعلان الثاني عن حزب جديد في 2020.

كما استمرت في السنتين المنصرمتين العلاقات مع الولايات المتحدة في خطها المضطرب والقائم على أرضية من التوتر وفجوة الثقة، وقد تعرضت لهزة شديدة بسبب إتمام أنقرة صفقة أس 400 أو S–400 الصاروخية الروسية، بالرغم من تحفظات واشنطن وتهديداتها بالعقوبات.

شكل كل ما سبق أولويات تركيا داخلياً وخارجياً بما قلص من اهتمامها بالملفات والقضايا الأخرى نسبياً، وبالرغم من ذلك فقد حظيت القضية الفلسطينية باهتمام تركي ملحوظ خلال السنتين المذكورتين تأثراً بالتطورات في فلسطين من جهة ورئاسة تركيا الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي من جهة أخرى.

توتر وإدارة مصالح مع الاحتلال الإسرائيلي:

اتسمت العلاقات التركية – الإسرائيلية في السنتين الماضيتين بالفتور من جهة والتوتر من جهة أخرى، على الرغم من قوة العلاقات التجارية بين الطرفين. أسهم في ذلك العداءُ الذي أبدته دولة الاحتلال لتركيا، وتناقض المصالح بينهما في المنطقة في السنوات الأخيرة، على الرغم من عودة العلاقات بينهما نظرياً بعد اتفاق تطبيع العلاقات سنة 2016.[6] حيث ترى أنقرة دوراً لتل أبيب في رسم معالم الموقف الأمريكي الداعم للميليشيات الانفصالية المعادية لها في سورية،[7] ومحاولة إخراجها من معادلة الغاز في شرق المتوسط،[8] بالإضافة إلى تحالفاتها الإقليمية التي تبدو في مؤشراتها العامة مناوئة لتركيا والتي تتخذ أحياناً أشكالاً عسكرية،[9] ودورها المفترض في المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف 2016،[10] ودعمها في 2017 لمسار استقلال كردستان العراق الذي عارضته أنقرة.[11]

إضافة لكل ذلك، مما يشكل أرضية فاترة ومتوترة للعلاقات الزبائنية بين الطرفين، فقد شهدت السنتان الماضيتان أحداثاً مهمة على صعيد القضية الفلسطينية أسهمت في رفع سقف الموقف التركي ضد دولة الاحتلال، وفي مقدمتها التعامل الإسرائيلي الفظ مع مسيرات العودة ونقل السفارة الأمريكية لدى الاحتلال إلى مدينة القدس.

الاهتمام التركي بقضية فلسطين:

ازداد الاهتمام التركي في المدة الزمنية المذكورة بالقضية الفلسطينية وارتفع سقفها بخصوصها بشكل ملحوظ، بفعل الأسباب سالفة الذكر، وفي مقدمتها تطورات ملف القدس ومسيرات العودة، وكذلك رئاسة تركيا الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقد تميزت السنتان الأخيرتان بانفتاح تركي واسع على السلطة الفلسطينية لعدة اعتبارات، بدءاً من زيادة الدعم المقدم للسلطة، ومروراً بالاحتفاء بالرئيس الفلسطيني واستقباله والاتصال به، وليس انتهاءً بالتسهيلات المقدمة للخارجية الفلسطينية بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي وتدريب الكوادر واستقبال اجتماعات السفراء الفلسطينيين.[12]

في المقابل، غابت اللقاءات الرسمية والمعلنة بين القيادة التركية وقيادات حركة حماس في السنتين الأخيرتين باستثناء الشهور الأخيرة، حيث نشرت وسائل الإعلام خبر لقاء الرئيس التركي بوفد من الحركة بقيادة رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019،[13] ثم جمع لقاء بين الرئيس ورئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية في أول زيارة خارجية له منذ انتخابه. وقد تناول الطرفان، حسب الرئاسة التركية، عدداً من القضايا في مقدمتها القدس والمخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى والانتخابات الفلسطينية المزمع عقدها والأوضاع الإنسانية الصعبة في قطاع غزة والدور التركي في دعم القضية الفلسطينية.[14] وكان لافتاً حديث الرئيس التركي لأول مرة عن حركة حماس كحركة مقاومة "ضد المحتلين"، وليس فقط كحركة سياسية منتخبة من الشعب الفلسطيني كما جرت العادة.[15]

ومن جهة أخرى، رفعت أنقرة من مستوى خطابها ضد القيادي الفلسطيني السابق محمد دحلان باعتباره تهديداً للأمن القومي التركي، بعد أن كانت أعلنت سابقاً عن توقيف مشتبهين بالتجسس عليها لصالحه.[16] فقد أصدرت السلطات التركية "مذكرة حمراء" لتوقيف دحلان، بسبب ما اعتبرته دوراً له في دعم المحاولة الانقلابية الفاشلة في 2016 وتمويل الكيان الموازي الذي نفذه، مقدمة جائزة نقدية لمن يدلي بمعلومات تساعد على القبض عليه.[17] ولعله من اللافت للنظر، أن هذا التصعيد أتى بعد حديث الرئيس الفلسطيني في الأمم المتحدة عن نيته الدعوة لانتخابات في الأراضي الفلسطينية، وحديث وزير الخارجية التركي عن خطة لبعض الأنظمة في المنطقة للإتيان بدحلان رئيساً للسلطة،[18] ما يعني أن هذه الخطوة قد تؤدي لمزيد من التقارب بين أنقرة ورام الله، لا سيّما إن تلقفت الأخيرة القرار التركي بالتعاون.

على الصعيد الإنساني والإغاثي، قدمت أنقرة دعماً بـ 10 ملايين دولار أمريكي للسلطة الفلسطينية لتنفيذ بعض المشاريع،[19] إضافة لـ 10 ملايين دولار أمريكي أخرى لوكالة الأونروا بعد لقاء أردوغان بمفوضها العام بيير كرينبول Pierre Krähenbühl في أنقرة.[20] كما استمرت

وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) Turkish Cooperation and Coordination Agency (TİKA) لتكون الأداة التركية الأبرز في تنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية في أراضي السلطة الفلسطينية،[21] وهو دور كان محط اهتمام وغضب سلطات الاحتلال التي وضعت خطة مفصلة للحد من أنشطة تركيا في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً مدينة القدس.[22]

مسيرات العودة:

سجلت تركيا موقفاً مرتفع السقف في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على مسيرات العودة التي كانت قد انطلقت في قطاع غزة في 2018/3/30، لا سيّما المسيرات التي وقعت في ذكرى النكبة في 2018/5/15، حيث سقط برصاص الاحتلال يومها 60 شهيداً وما يقرب من 1,300 جريح. وقد جاء التفاعل التركي عبر مختلف المستويات السياسية، وفي مقدمتها الرئاسة التركية على لسان الناطق باسمها إبراهيم كالين Ibrahim Kalin الذي دان ذلك بأشد العبارات داعياً الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها لحماية الفلسطينيين.[23]

ودانت وزارة الخارجية التركية بدورها "استخدام إسرائيل القوة بشكل غير متكافئ" ضدّ الفلسطينيين.[24] وعدَّ الناطق باسم حزب العدالة والتنمية ماهر أونال Mahir Unal أن ما حصل في ذلك اليوم "جريمة ضدّ الإنسانية" معتبراً الصمت تجاه ما فعلته "إسرائيل" جريمة أخرى ضدّ الإنسانية.[25] وأعلنت الحكومة التركية عن الحداد الوطني لثلاثة أيام تضامناً مع الشعب الفلسطيني بعد "المجزرة الإسرائيلية"،[26] وسعت لنقل عدد من الجرحى للمستشفيات التركية للعلاج دون أن تستطيع ذلك، متهمة كلاً من "إسرائيل" ومصر بعرقلة جهودها لنقلهم.[27]

شارك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدوره في التنديد بالمجزرة الإسرائيلية مؤكداً أن "إسرائيل ستلقى جزاء ما اقترفته" معتبراً إياها "دولة إرهاب"،[28] ومحملاً الولايات المتحدة مسؤولية في الدم الفلسطيني المهراق بسبب دعمها لها.[29]

وقد دعا وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو كلاً من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى "موقف جماعي من المجزرة في غزة" معتبراً أن الإدانات لن تكون كافية، وإنما هناك حاجة لـ"خطوات عملية مشتركة في أسرع وقت ممكن".[30]

وقد أدت الأحداث المتلاحقة لحالة من التراشق الإعلامي والسياسي بين أنقرة وتل أبيب، على خلفية تهجم نتنياهو عبر موقع تويتر Twitter على الرئيس التركي واتهامه باحتلال قبرص وغيرها من الاتهامات. فقد رد أردوغان بأنه لا يحق لنتنياهو انتقاد تركيا حيث أنه يقود "دولة إرهاب" وهو "صوت الظالمين" على عكس أردوغان الذي يمثل "صوت المظلومين".[31] وردَّ

وزير الخارجية التركية مولود جاويش أوغلو على نتنياهو بدوره معتبراً إياه "قاتلاً بدم بارد"، ومسؤولاً عن إزهاق أرواح الآلاف من الفلسطينيين.[32]

وكان لافتاً أن الرئيس التركي دافع بوضوح عن الشعب الفلسطيني عامة، ومقاومته خاصة وحركة حماس على وجه التحديد، في معرض رفضه لاتهام نتنياهو إياهم بـ"الإرهاب"، معتبراً أن الأخيرة ليست "منظمة إرهابية"، وإنما حركة مقاومة ضد المحتلين على حد تعبيره، وهو موقف متقدم بالنسبة للخطاب الرسمي التركي الذي طالما تعامل مع حماس كفصيل سياسي فلسطيني منتخب من قبل الشعب وليس كحركة مقاومة.[33]

القدس:

أعلن الرئيس الأمريكي في نهاية سنة 2017 اعترافه بالقدس عاصمة موحدة وأبدية للكيان الصهيوني، وعزمه على نقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها. وقد توافق ذلك مع رئاسة تركيا الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة 2016–2019، وهو ما أتاح لها تصدر العمل العربي والإسلامي الرسمي المشترك في مواجهة القرار تحت شعار أن "القدس خط أحمر" بالنسبة لتركيا والعالم الإسلامي.[34] ففي أيار/ مايو 2018، وفي ذكرى النكبة، أعلنت واشنطن عن نقل السفارة للقدس باحتفال رسمي.[35] وتزامن ذلك مع المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضدّ مسيرات العودة.

وقد صدرت المواقف التركية مجدداً من مختلف المؤسسات الرسمية؛ مثل وزارة الخارجية والبرلمان وحزب العدالة والتنمية والناطق باسم الرئاسة، ولكن جزءاً مهماً من المواقف جاء على لسان الرئيس التركي نفسه. وأكد أردوغان على أن بلاده لن تسمح باغتصاب القدس من قبل "إسرائيل"،[36] وأنها ستبقى على دعمها للفلسطينيين وخصوصاً ما يتعلق بمدينة القدس، وإن تخلى عنهم العالم أجمع.[37]

وقد اتخذت أنقرة سلسلة من القرارات الديبلوماسية بدأتها باستدعاء سفيرها في تل أبيب للتشاور، ثم تواصلت باستدعاء السفير الإسرائيلي لديها إلى مقر وزارة الخارجية وتسليمه رسالة احتجاج على الأحداث في غزة،[38] ثم الطلب منه مغادرة البلاد برفقة القنصل كذلك. وفي المطار، تعمدت الشرطة تفتيش السفير الإسرائيلي بشكل شخصي، وإجباره على خلع حذائه أمام عدسات الصحفيين، في إطار سلسلة من الخطوات الديبلوماسية المتبادلة بين الطرفين.[39]

رسمياً، اتهم الرئيس التركي دولة الاحتلال بممارسة الإرهاب بشكل منظم واعتباره سياسة دولة،[40] محملاً الولايات المتحدة جزءاً من المسؤولية بسبب دعمها المستمر لتل أبيب وكذلك قرار نقل السفارة، حيث استدعي كذلك السفير التركي في واشنطن للتشاور. كما حذر وزير الخارجية

التركي مولود جاويش أوغلو، في معرض امتداحه لموقف بلاده الراسخ من الدفاع عن القدس، من أن عدداً من البلاد الإسلامية وخصوصاً العربية قد تراجعت عن مواقفها بشكل واضح بخصوص المدينة المقدسة.[41]

وقد استضافت تركيا، الرئيس الدوري الـ 13 لمنظمة التعاون الإسلامي، اجتماعاً طارئاً للمنظمة في مدينة إسطنبول حول القضية الفلسطينية والتطورات في القدس. وقال أردوغان في افتتاح القمة، إن بلاده حذرت الولايات المتحدة من أن قرارها بنقل سفارتها للقدس "سيشعل المنطقة ويسفر عن تصعيد حاد".[42] وانتقد الرئيس التركي "ما تقوم به إسرائيل من وحشية تشبه ما يقوم به قطاع الطرق وانتهاكاتها التي تشبه أفعال النازيين"، متعهداً بأن تسعى بلاده من خلال الأمم المتحدة لجعل دولة الاحتلال تدفع ثمن ما تفعله ضد الفلسطينيين.[43]

وفي تموز/ يوليو 2018، رد الرئيس التركي على إقرار قانون القومية أو ما عرف بقانون "يهودية دولة إسرائيل" بأن الأخيرة هي الدولة الأكثر فاشية وعنصرية في العالم.[44] وساوى أردوغان في كلمة أمام كتلة حزبه البرلمانية بين ادعاء حصرية حق اليهود بالأراضي الفلسطينية وبين ما أسماه "الهوس الآري" لدى أدولف هتلر Adolf Hitler، مجدِّداً وصفه لدولة الاحتلال بأنها دولة إرهاب وداعياً العالَمين الإسلامي والمسيحي وكافة دول العالم ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين المؤمنين بالديموقراطية والحرية إلى التحرك ضدها.[45]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2018، استضافت إسطنبول المؤتمر الثاني لرابطة "برلمانيون لأجل القدس"، بعد عامين من مؤتمرها الأول، والذي عقد برعاية ومشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وبمشاركة نحو 600 برلماني من 74 بلداً. وقد شدد البيان الختامي للمؤتمر على رفض "صفقة القرن" ونقل السفارة الأمريكية للقدس، وجدد دعوته لمنظمة التعاون الإسلامي ولجنة القدس ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) "لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية التراث التاريخي للقدس والأقصى وعموم فلسطين".[46]

وفي كلمته في افتتاح المؤتمر، شدد الرئيس التركي على أهمية القدس وكونها خطاً أحمر بالنسبة للعالم الإسلامي، وقال إن استهداف الأطفال في غزة لا يختلف عن جريمة المحرقة (الهولوكوست Holocaust) بحق اليهود في أوروبا، معرباً عن شكره "للأبطال الذي يناضلون من أجل القدس والكرامة الإنسانية، ويدافعون عن عزة الأمة المحمدية أمام المحتلين"، على حد تعبيره.[47] من جهته، شكر البرلماني التركي ورئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس في تركيا نور الدين نباتي Nurettin Nebati البرلمانيين المشاركين داعياً إلى بدء "المقاومة والصمود من أجل القدس مجدداً".[48]

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وفي حزيران/ يونيو 2019، تحدث الرئيس التركي لأول مرة وبوضوح عن خطة دونالد ترامب لـ"السلام" في الشرق الأوسط والمعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن"، معتبراً أنها "مشروع جديد لزعزعة الشرق الأوسط، ومصطلح جديد للتقسيم والتجزئة والابتلاع"، مؤكداً بأن بلاده لن تسمح بذلك.[49]

كما تضمن خطاب أردوغان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2019 فقرة مطولة حول القضية الفلسطينية، طالب فيها الأمم المتحدة بتطبيق قراراتها المتعلقة بدولة الاحتلال مشككاً بفائدة المنظمة الدولية إن لم تفعل.[50] وعرض أردوغان في كلمته عدة خرائط تظهر التغول الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية منذ ما قبل إعلان "إسرائيل" وحتى اليوم، قائلاً "في 1947 لا يوجد شيء اسمه إسرائيل، والمنطقة برمتها فلسطين"، مقارناً ذلك بالوضع الحالي الذي لا تكاد فلسطين تكون موجودة فيه إذ أن "المنطقة برمتها أصبحت إسرائيل"، متسائلاً عن حدود "إسرائيل" وأهدافها المستقبلية ومشككاً بدوافع "صفقة القرن" التي تهدف للقضاء على الشعب الفلسطيني وقضيته نهائياً.[51]

عملية "نبع السلام":

في 2019/10/9، أطلقت القوات المسلحة التركية بالتعاون مع المعارضة السورية المنضوية تحت اسم "الجيش الوطني السوري" عملية عسكرية ثالثة في الشمال السوري ضد وحدات حماية الشعب الكردية (People's Protection Units (YPG تحت اسم "نبع السلام". وقد حددت تركيا للعملية هدفين رئيسيين؛ إبعاد مسلحي وحدات الحماية إلى عمق أكثر من 30 كم بعيداً عن الحدود التركية – السورية، وإنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري لإعادة مليون سوري إليها في المرحلة الأولى، ثم رفع عددهم لاحقاً إلى ثلاثة ملايين.[52]

ولأن العملية التركية لم تحظَ بتأييد دولي واسع، حيث تنوعت ردود الفعل بين الشجب والتنديد وبين التحفظ والتحذير باستثناء بضعة دول أيدتها، عبرت أنقرة عن عتبها على الكثير من الدول لعدم دعم "حربها على الإرهاب"،[53] وهو ما أدى لردة فعل شعبية انعكست على وسائل التواصل الاجتماعي.

استغل بعض القوميين، وخصوصاً بعض قيادات حزب الخير Iyi Party المعارض، هذه المشاعر الشعبية للتنديد ببيان الجامعة العربية الذي دان العملية بتخصيص الهجوم على الفلسطينيين تحديداً، معتبرين أن تركيا أخطأت بدعمهم حيث أنهم تخلوا عنها ولم يدعموها في معركتها الأهم ضد "الإرهاب". وقد فاقم من الأمر صدور مواقف رافضة للعملية من مختلف الفصائل الفلسطينية، ربما باستثناء حركة حماس التي أصدرت بياناً "تفهّم" حق تركيا في الدفاع عن نفسها.[54] وقد ثارت حملة تندد بالموقف الفلسطيني الرافض للعملية، شارك بها بعض الكتاب

الأتراك والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي، رد عليها بالمقابل بعض الكتَّاب الأتراك معتبرين أن الموقف التركي من القضية الفلسطينية مبدئي ولا ينتظر رد المعروف أو أي مقابل.

إلا أن ردة الفعل الأبرز جاءت من المستويات الرسمية التركية، حيث دافع كل من الرئيس أردوغان ووزير خارجيته عن الموقف الفلسطيني الرسمي معتبرين أن موقف الجامعة العربية لا يمثل موقف الفلسطينيين الذين شاركوا لأول مرة باجتماع الجامعة بممثل وليس بوزير الخارجية.[55] كما اهتمت وكالة الأناضول للأنباء الرسمية Anadolu News Agency في تركيا بنقل تكذيب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي إدانته للعملية،[56] ونشرت وسائل الإعلام التركية المختلفة موقف حركة حماس الذي رأته داعماً ومؤيداً للعملية.

العلاقات الاقتصادية:

واصل التبادل التجاري بين الطرفين التركي والإسرائيلي ارتفاعه خلال الفترة 2016–2019، إذ ارتفع من نحو 4.34 مليارات دولار أمريكي سنة 2016، إلى 4.91 مليارات سنة 2017، وواصل ارتفاعه إلى نحو 5.61 مليارات دولار سنة 2018، ونحو 6.1 مليارات دولار سنة 2019 (انظر جدول 7/1).

وحسب بيانات وزارة المالية التركية، تتصدر السيارات ومنتجات الحديد والصلب والمجوهرات الصادرات التركية لـ"إسرائيل"، بينما تتقدم واردات تركيا منها الزيوت النفطية والبروبيلان والهايدروكاربونات.

جدول 7/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2016–2019 (بالمليون دولار)[57]

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2019	4,359.4	3,174.4	1,743.1	1,761.8	6,102.5	4,936.2
2018	3,894.5	2,885.5	1,714.4	1,912.4	5,608.9	4,797.9
2017	3,407.4	2,895.9	1,505.1	1,428.1	4,912.5	4,324
2016	2,955.5	2,601.7	1,385.6	1,297.7	4,341.1	3,899.4

في المقابل، انخفضت الصادرات التركية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بشكل ملحوظ وتدريجي في الفترة 2016–2019، حيث بلغت نسبة الانخفاض 7.3% سنة 2017، و11.4% سنة 2018، ثم انخفضت بنسبة 14.3% سنة 2019، لتصل إلى نحو 66.5 مليون دولار بعد أن بلغت نحو 94.4 مليون سنة 2016. وارتفعت الواردات التركية من الأراضي الفلسطينية

المحتلة سنة 1967 خلال الفترة 2016–2019، حيث بلغت نسبة الارتفاع 47.9% سنة 2017، و33.9% سنة 2018، و26.5% سنة 2019، لتصل إلى نحو 8.4 ملايين دولار سنة 2019 بعد أن كانت تبلغ نحو 3.4 ملايين دولار سنة 2016 (انظر جدول 7/2).

جدول 7/2: حجم التبادل التجاري بين تركيا والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وفق الإحصاءات التركية 2016–2019 (بالألف دولار)[58]

السنة	الصادرات التركية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967	الواردات التركية من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967	حجم التبادل التجاري
2019	66,472.9	8,426.1	74,899
2018	77,525.7	6,660	84,185.7
2017	87,459.8	4,974.7	92,434.5
2016	94,372.1	3,363.9	97,736

تقييم واستشراف:

لا تختلف السنتان 2018 و2019 عن السنوات التي سبقتهما من حيث حجم الانشغال التركي بالأجندة الداخلية المزدحمة بالاستحقاقات الانتخابية والأزمة الاقتصادية ومكافحة "الإرهاب"، واهتمام السياسة الخارجية التركية بأولوية القضية السورية، وحالة التوتر مع بعض الأطراف وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إن القضية الفلسطينية قد احتلت مكاناً متقدماً في أجندة السياسة الخارجية لتركيا في السنتين المذكورتين، على صعيد التصريحات والخطوات الديبلوماسية المتخذة. بل لعله ليس من باب المبالغة القول إن تركيا قد قادت العمل الرسمي للعالم الإسلامي على هذا الصعيد، وخصوصاً فيما يتعلق بقضية القدس ونقل السفارة الأمريكية لها.

إلى جانب هذا التقييم الرئيسي للموقف التركي خلال السنتين الفائتتين، يمكن رصد الملحوظات الرئيسية التالية:

1. لم يطرأ تغير جوهري على سقف الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومسار حلها ومنظومة علاقاتها إزاءها، بالرغم من ارتفاع سقفها وحدة تصريحاتها تجاه الاحتلال.
2. أثبتت السياسة الخارجية التركية مرة أخرى خصوصية قضية القدس بالنسبة لها، وذلك لأسباب دينية وتاريخية وسياسية معروفة وما تراه "مسؤولية تاريخية عليها"، كون الدولة العثمانية آخر دولة ذات سيادة على المدينة قبل احتلالها، بالإضافة إلى ما أتاحته الرئاسة الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي أُسست أصلاً لأجل القدس والمسجد الأقصى، من ممكنات للعمل من أجل المدينة.

3. استمرار تركيز الدعم التركي المقدم للفلسطينيين على الأبعاد السياسية والإعلامية والإنسانية – الإغاثية، مع التعامل بشكل أساسي مع المستوى الرسمي الفلسطيني من بوابة السلطة الوطنية الفلسطينية.
4. لم يكن هناك جهد تركي بارز في تفاصيل المشهد الفلسطيني الداخلي وعملية المصالحة إلا من باب حثّ طرفَي الانقسام على رأب الصدع وتوحيد الجهود.

ولكل ما سبق، فمن غير المتوقع أن يطرأ على الموقف التركي من القضية الفلسطينية في الفترة القريبة القادمة تغيرات جذرية و/أو سريعة، وإنما سيسير على شكل تصريحاتٍ وسياسات، في الإطار نفسه الذي تسير به أنقرة حالياً ومنذ سنوات. ويمكن تلخيص ذلك سريعاً بدعم الحل السياسي على أساس حل الدولتين، واستمرار التوتر مع تل أبيب على الرغم من بقاء العلاقات التجارية بينهما، وتمتين العلاقة مع الفلسطينيين من بوابة السلطة الوطنية الفلسطينية، والحفاظ على علاقات جيدة مع المكونات الفلسطينية الأخرى وفي مقدمتها حركة حماس، وتركيز الدعم التركي في المجالات السياسية والإعلامية والإغاثية، وإيلاء أهمية خاصة لملفَي القدس وحصار غزة.

ومن أهم عوامل استمرار الموقف التركي بهذه الطريقة أن أزمة العلاقات مع الكيان الصهيوني ليست مسألة عابرة، وإنما تحولت لشبه سياسة ثابتة مع الأدوار التي يلعبها الأخير ضد المصالح التركية الاستراتيجية، بدءاً من دعم الميليشيات الكردية، ومروراً بالتحالفات الإقليمية المتعلقة بغاز شرق المتوسط وليس انتهاءً بالتحريض ضد أردوغان وتركيا بشكل شبه دائم.

على هامش هذا الخط الاستراتيجي العام، من المرجح أن يرتفع مستوى الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية تكتيكياً وفي بعض العناوين، تأثراً بعوامل عدة أهمها:

1. هدوء الأجندة التركية الداخلية وخصوصاً على صعيد الانتخابات المتتالية، حيث لا يتوقع أن تشهد البلاد أي استحقاق انتخابي حتى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الدورية في 2023، وفق المعطيات الحالية.
2. تراجع حدة تطورات المشهد السوري بالنسبة لتركيا بعد عملية نبع السلام، وتحقيق تركيا الجزء الأكبر من الهدف الأهم بالنسبة لها، وهو إبعاد مقاتلي وحدات الحماية عن حدودها، وهو ما يخفف الضغوط الخارجية عليها في هذا الملف نسبياً.
3. رسوخ التفاهمات التركية مع روسيا فيما يخص القضية السورية، وبشكل أعم العلاقات التركية – الروسية الأوسع، واستمرار أزمة الثقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مسار يقلل من اضطرار أنقرة لبعض الالتزامات مع الأخيرة أو الحرج معها، بل لعله يدفعها لبذل المزيد في القضية الفلسطينية وانتقاد ممارسات دولة الاحتلال.

4. اهتمام أنقرة بمخرجات الانتخابات الفلسطينية التي تقدّر أنها اقتربت كاستحقاق اختياراً أو اضطراراً، ورغبتها في تقليل فرص القيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان باعتباره ضلعاً في منظومة إقليمية تعاديها وتستهدفها، ما يرجح أن يزداد الاهتمام التركي بالشأن الداخلي الفلسطيني في المرحلة المقبلة أكثر من ذي قبل.

خاتمة وتوصيات:

في الخلاصة، هناك ثبات قائم منذ سنوات وتطور تدريجي ملحوظ مؤخراً في الدور الذي تلعبه تركيا في القضية الفلسطينية. وتشير دراسة العوامل الداخلية والإقليمية المؤثرة في القرار التركي إلى إمكانية رفع سقف الموقف التركي في المستقبل القريب. ولعل من أهم تلك العوامل ازدياد منسوب التوازن في السياسة الخارجية التركية بين الشرق والغرب، وبالتالي تراجع النفوذ الأمريكي على أنقرة وارتفاع منسوب الاستقلالية النسبية في سياسة الأخيرة الخارجية، ما ينعكس إيجاباً بالتأكيد على دورها في القضية الفلسطينية وموقفها من مختلف الأطراف ذات العلاقة.

وهو ما يضع مسؤوليات مهمة على عاتق الفلسطينيين بمختلف توجهاتهم لعدم خسارة دولة إقليمية صديقة وفاعلة مثل تركيا، والعمل على توثيق التعاون معها وترشيد موقفها من القضية الفلسطينية، وعدم السماح لهذه المواقف بأن تتراجع بعد أن سلمت الرئاسة الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي، وهو احتمال قائم في كل الأحوال.

ومع استشراف استمرار هذا الخط في موقف أنقرة من الفلسطينيين وقضيتهم في السنتين المقبلتين، ما زال بالإمكان رفد هذا الدور ودعمه وتطويره فلسطينياً عبر عدة مساقات ومسارات، أهمها:

1. توثيق العلاقات التركية – الفلسطينية، والعمل قدر الإمكان، على بنائها على المصالح المشتركة لا سيّما الاستراتيجية منها، وليس فقط على أسس الدعم التركي المقدم للفلسطينيين، فذلك أكثر رسوخاً وأطول مدى وأعمق أثراً.
2. ترتيب الأولويات الفلسطينية في التعامل مع تركيا والمجالات والملفات التي ينبغي أن تكون أولوية لدى صانع القرار التركي فيما يخص دعم صمود الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية.
3. على الرغم من تصاعد الموقف التركي بشكل تدريجي، ينبغي مراعاة حساسيات أنقرة في ظل تشابك علاقاتها الأمريكية – الأطلسية – الأوروبية، وتجنب التسبب بأي إجراءات تضييقية على الفلسطينيين المقيمين فيها أو تراجع الدور الذي تلعبه بشكل عام.
4. مأسسة العلاقات مع تركيا وفتح جسور التعارف والتعاون مع مختلف الأطراف السياسية والحزبية التركية، وعدم الاكتفاء بالعلاقات مع الحكومة والحزب الحاكم أو شخصيات قيادية فيهما فقط، سعياً لدعم أوسع وفهم أعمق للقضية، وتجنباً لأي هزات ضارة.

5. تفعيل مؤسسات المجتمع المدني التركي من خلال تقديم رؤية فلسطينية لجدولة مختلف الملفات الإغاثية والإنسانية والتطويرية بناء على الضرورات والأولويات الفلسطينية، تجنباً للتكرار والتداخل والفوضى.
6. تفعيل العمل الشعبي الفلسطيني مع المجتمع التركي، سعياً لنقله من مستوى الدعم المبني على العاطفة المجردة، إلى ذلك المستند إلى حقائق التاريخ والمعلومات، ورفع القضية الفلسطينية من البعد الإنساني المحض إلى أبعادها السياسية والحقوقية الأرحب. فالوعي الشعبي هو الرصيد الحقيقي والاستراتيجي لأي قضية، بالإضافة إلى رفده للموقف الرسمي ودعمه وربما، في المستقبل، تصويبه وتوجيهه.

ثالثاً: إيران

شهدت قضية فلسطين خلال سنتي 2018–2019 تطورات استراتيجية متسارعة كان أبرزها قرار الرئيس ترامب افتتاح السفارة الأمريكية في القدس، وما أعقبها من رد شعبي فلسطيني من خلال "مسيرات العودة" التي ما تزال مستمرة، إلى مشروع "صفقة القرن" الذي أراد بوعود مالية وتنموية إنهاء قضية فلسطين. وقد ترافقت تلك التطورات مع وتيرة تطبيع علنية بين بعض دول الخليج و"إسرائيل"، التي دعت إلى توقيع اتفاقية "لا حرب"، وعدم تهديد متبادل بينها وبين هذه الدول بذريعة التصدي لإيران "العدو المشترك".

ترافقت مشاريع التطبيع والصفقات السياسية لإنهاء قضية فلسطين مع ضغوط قاسية على إيران التي واجهت خلال السنتين المنصرمتين عقوبات أمريكية غير مسبوقة على المستويات الاقتصادية والمالية والنفطية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق حول البرنامج النووي. كما واجهت إيران تهديدات وعمليات اعتداء إسرائيلية على مواقع لها على الأراضي السورية. وقد استهدف هذا الربط بين التصعيد ضد إيران وبين مشاريع التطبيع و"صفقة القرن" تحويل العداء العربي من "إسرائيل" إلى إيران، وجعل العلاقة مع "إسرائيل" علاقة طبيعية اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً.

لم تمنع هذه الضغوط الاقتصادية والسياسية المسؤولين الإيرانيين من إعلان المواقف الواضحة والمندة بـ"صفقة القرن" أو بعمليات التطبيع مع "إسرائيل". كما استمرت القيادة الإيرانية في تأكيد ثوابتها من لا شرعية الكيان الإسرائيلي، ومن إعلان دعم حركات المقاومة في فلسطين، وتعزيز العلاقة وتطويرها على المستويات كافة مع هذه الحركات.

موقف إيران من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

انعقدت في إسطنبول قمة إسلامية استثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي لمناقشة إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. في هذه القمة دعا الرئيس الإيراني،

حسن روحاني Hassan Rouhani، الدول الإسلامية لتركيز جهودها على إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، التي تمتلكها "إسرائيل"، وقال روحاني، في كلمته التي ألقاها: "تعد الترسانة النووية للكيان الصهيوني خطراً جاداً على السلام والأمن العالميين، خاصة لمنطقة غرب آسيا". وأضاف روحاني: "إن تجريد المنطقة من الأسلحة النووية والتي قدمت إيران اقتراحاً حول ذلك مرات عدة، بات من الضروري إدراجه على سلّم أولويات الدول الإسلامية". ودعا الرئيس الإيراني دول العالم، وعلى رأسها المسلمة، إلى اتخاذ تدابير سياسية وتجارية ضد الولايات المتحدة و"إسرائيل" على خلفية التطورات الأخيرة في فلسطين، لا سيّما افتتاح السفارة الأمريكية في القدس، وقتل عشرات الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية على حدود قطاع غزة المحاصر: "وفي هذا المجال ندعو جميع الحكومات المسلمة والشعوب الحرة في العالم إلى مساعدة الشعب الفلسطيني، من خلال إعادة النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية مع أمريكا، وقطع جميع علاقاتها مع الكيان المحتل، ومقاطعة البضائع الصهيونية".[59]

وفي كلمة له في الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك، قال الرئيس روحاني: "إن الأزمة الأخطر في الشرق الأوسط هي فلسطين، وإن مرور الوقت لا يمكن ولا يجب أن يبرر استمرار الاحتلال". وأضاف، إن "إسرائيل" المدججة بترسانة نووية تمثل أكبر التهديدات للسلم والأمن والاستقرار بالمنطقة والعالم. ووصف الرئيس الإيراني قرار أمريكا بنقل سفارتها إلى القدس بـ"المشين"، كما وصف "قانون القومية" الذي أقره الكنسيت الإسرائيلي بأنه "دلالة لا لبس فيها على نظام فصل عنصري".[60] وأضاف إن "الإجراءات الأحادية التي اتخذتها إدارة ترامب ضد الفلسطينيين تعتبر إساءة لكل محبي السلام، فالقدس التي اعترف بها عاصمة للكيان الصهيوني ليست مهمة للفلسطينيين فحسب، بل لأتباع الديانات الثلاث، ولأكثر من مليار ونصف مليار مسلم".[61]

من جهته، رأى رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني Ali Larijani أن قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس، يندرج ضمن سياستها لتقويض المؤسسات الدولية، إلى جانب انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني، واتفاق باريس حول المناخ. وقال لاريجاني أمام مجلس الشورى إن "هذه المؤشرات تكشف أن الولايات المتحدة تعتزم القضاء على المؤسسات الدولية"، وأنها "تدفع الوضع الدولي نحو نوع من الفوضى الأمنية".[62]

موقف إيران من "صفقة القرن":

مهَّد قرار الرئيس الأمريكي نقل سفارة بلاده إلى القدس للترويج لما عرف بـ"صفقة القرن"، التي اعتبرت محاولة جديدة لتصفية قضية فلسطين، ومحاولة لفرض إرادة الاحتلال الصهيوني وشروطه وتصوراته لإغلاق الملف الفلسطيني. وقد ترابط التسويق الأمريكي لهذه الصفقة مع

تسريع تطبيع العلاقات بين دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) و"إسرائيل" مقابل تحالف بين هذه الدول ضدّ إيران ولمكافحة "التطرف".[63]

رأت إيران في الخطة الأمريكية الرامية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال "صفقة القرن" "جريمة بحق البشرية قاطبة"، كما وصفها مرشد الثورة علي خامنئي Ali Khamenei، ودعا الجميع للعمل على إفشالها. وقال خامنئي في رسالة وجهها إلى الحجاج في يوم عرفة، إن "الخدعة المتمثلة بصفقة القرن، والتي يجري التمهيد لها من قبل أمريكا الظالمة وأعوانها الخونة، تشكل جريمة، ليس بحق الشعب الفلسطيني فحسب وإنما بحق البشرية قاطبة". وأضاف: "إننا ندعو الجميع إلى مشاركة فعالة لإفشال هذا الكيد والمكر المدبَّر من قبل العدو"، واعتبر "أن الصفقة مكتوب عليها الفشل والهزيمة".[64]

كما نقل الموقع الإلكتروني للخامنئي قوله: إن "الهدف من مؤامرة صفقة القرن الخطيرة هو محو هوية الشعب الفلسطيني بين أفراد الشعب والشباب الفلسطيني، وينبغي التصدي لهذه القضية الأساسية وعدم السماح باستخدام المال لمحو الهوية الفلسطينية".[65]

رأى الرئيس الإيراني حسن روحاني من جهته أن مصير ما يسمى بـ"صفقة القرن" "سيكون الفشل"، مشدداً على أن بلاده ستمنع تحقيق "مشاريع وطموحات" واشنطن في المنطقة. وفي كلمة ألقاها روحاني خلال اجتماع الحكومة، أكد أن الولايات المتحدة تخطئ باعتقادها أنه يمكن تجاهل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، معتبراً أن إجبار قطاع غزة على الاستسلام أمام "إسرائيل" "أمر لن يتحقق".[66]

كذلك أكد رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، أن إيران ستقف في وجه خطة ترامب لـ"السلام" بين "إسرائيل" والفلسطينيين. وقال لاريجاني أن "صفقة القرن" هي "مؤامرة" بين "إسرائيل"، العدو اللدود لإيران، والولايات المتحدة لتحقيق هيمنة "إسرائيل" في الشرق الأوسط. وصرح في مؤتمر سنوي حول الوحدة الإسلامية "سنقف في وجه النظام الإسرائيلي، ولن نسمح لهذه الخطة بأن تتحقق في المنطقة". وأضاف "إذا كان الأمريكيون يفرضون عقوبات على إيران اليوم ويضغطون عليها، فإن السبب في ذلك هو أن إيران تقف ضد إسرائيل". وتابع لاريجاني "لتحقيق هدفهم فإنهم يحاولون إرساء ترتيبات سياسية جديدة في المنطقة". وفي تحذيره للدول من التطبيع مع "إسرائيل"، أشار لاريجاني إلى السعودية والإمارات، وقال "يجب أن تعلم الدول في المنطقة بأنها لن تستفيد مطلقاً من السماح لـ(رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو) بدخول أراضيها". وأضاف "الناس في أي بلد من بلدان المنطقة يعتبرون إسرائيل ورماً سرطانياً ويكرهونها".[67]

كما أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif، أن الشعب الفلسطيني سيُفشل ما يعرف بـ"صفقة القرن"، ودعا دول المنطقة التي تدعم الصفقة بأن تعود

إلى رشدها. وقال ظريف في لقاء خاص مع قناة العالم: "ما يعرف باسم صفقة القرن ستتبدل إلى إفلاس القرن بمقاومة الفلسطينيين". وأضاف:

> ما يؤسف له أن عدداً من دول منطقة الخليج تتعاون لفرض هذا الأمر، وكلهم أمل أن أمريكا ستحميهم في مقابل خيانتهم للعالم الإسلامي، وهذا التصور باطل. ليس ضرورياً أن تبيعوا القدس للصهاينة، ليس ضرورياً أن تبيعوا الجولان للصهاينة، عودوا إلى المنطقة، وأيدينا مستعدة للشد على أيديكم، بشرط أن تكون أهداف فلسطين ومطالب شعوب المنطقة هي مطالبكم، وليس ما يريده نتنياهو.[68]

تحالفات ضد إيران:

تلازمت الاستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية لإنهاء قضية فلسطين ولحركات المقاومة مع استهداف إيران والتضييق عليها ومحاولة خنقها اقتصادياً من جهة، ومع السعي من جهة ثانية، لتشكيل تحالفات عربية – إسرائيلية لمواجهة إيران "العدو المشترك"، على غرار ما أطلق عليه "الناتو العربي" مع الولايات المتحدة، و"اتفاق اللا حرب" بين دول الخليج و"إسرائيل". وقد تحدث المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون بشكل مباشر عن هذا الترابط بين التطبيع مع العرب وبين تطويق إيران، واحتواء نفوذها وعلاقتها مع حركات المقاومة.

1. الناتو العربي (مؤتمر وارسو):

دعا وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في 2019/2/14 إلى عهد جديد من التعاون في الشرق الأوسط. وقال بومبيو، أمام وزراء خارجية ومسؤولين من أكثر من ستين دولة في مؤتمر وارسو، إنه لا يمكن لأي دولة أن تظل بمعزل عن التصدي للتحديات الإقليمية مثل إيران وسورية واليمن و"السلام" بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأشارت تقارير الى أن الهدف من مؤتمر وارسو هو أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على أصدقائها العرب من أجل تأسيس تحالف إقليمي عسكري يعرف باسم "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (ميسا) Middle East Studies Association (MESA)"، ويطلق عليه البعض "ناتو عربي". وترغب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تأسيس التحالف الذي يضم، بالإضافة إلى بلاده، ثماني دول عربية، هي دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر والأردن، وذلك لمواجهة إيران، والترويج "لمستقبل يعمه السلام والأمن في الشرق الأوسط"، بحسب بيان للبيت الأبيض.[69]

وعلى الرغم من أن هذا التحالف لم يتجاوز الاجتماع الذي عقد في وارسو، ولم يتحول فعلاً إلى تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، إلا أنه استطاع أن يجعل اللقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في هذا الاجتماع لقاء علنياً مع بعض القادة العرب. وبهذا يكون قد حقق هذا اللقاء هدفاً كبيراً في مسار التطبيع العلني مع قادة "إسرائيل" ورموزها السياسية.

2. اتفاق "لا حرب":

بعد التعثر الذي واجه "صفقة القرن"، وفشل الناتو العربي في تحقيق أهدافه، عرضت "إسرائيل" على دول خليجية اتفاقية "تاريخية" لتطبيع العلاقات. وكشفت القناة 12 الإسرائيلية في تقرير لها عن مساعٍ تبذلها تل أبيب من أجل توقيع اتفاقية "عدم حرب" مع دول في الخليج بهدف التصدي لخطر إيران، وتحجيم نفوذها في الشرق الأوسط، وفق ما ذكر موقع قناة آي 24 نيوز الإخباري الإسرائيلي. وذكرت القناة الإسرائيلية أن "إسرائيل" تسعى من وراء هذا الاتفاق أيضاً لتطبيع علاقاتها مع دول الخليج في مجالَي "مكافحة الإرهاب" والتعاون الاقتصادي، بسبب إدراكها أنه من "المستحيل" في المرحلة الحالية إبرام اتفاق "سلام" كامل في ظل استمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وتقوم فكرة الاتفاق على افتراض "أنه يوجد حالياً وقت مناسب يجب استغلاله، من خلال المصالح المشتركة للدول العربية وإسرائيل مقابل إيران، مع رغبة ترامب بالتوصل إلى إنجاز سياسي بفترته الحالية"، "والهدف هو التوقيع على اتفاق في حديقة البيت الأبيض خلال فترة ترامب الحالية".[70]

وكتب وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس على حسابه في تويتر "أعمل على مبادرة سياسية لتوقيع اتفاقيات عدم اعتداء مع دول الخليج العربية"، وأضاف أن "هذه الخطوة التاريخية ستضع نهاية للصراع وستسمح بالتعاون المدني لحين التوقيع على اتفاقيات سلام". ويشمل الاتفاق، حسب القناة الإسرائيلية، أربعة بنود، هي "تطوير الصداقات والتعاون بين الجانبين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي". و"اتخاذ خطوات ضرورية وفعّالة لضمان عدم انطلاق نشاطات أو تهديدات قتالية وعداء وتآمر وعنف أو تحريض ضد طرف، لا تُبلور أو تمّول من أرض الطرف الآخر". كما تشمل بنود الاتفاق "الامتناع عن الانضمام والدفع أو مساعدة ائتلاف أو منظمة أو تحالف ذي طبيعة عسكرية أو أمنية، مع طرف ثالث"، وأن "يتم حل أي خلافات ناشئة عن الاتفاقية عن طريق المشاورات".[71]

بقيت مشاريع الناتو العربي واتفاق لا حرب، مجرد محاولات لم تؤدِّ حتى نهاية سنة 2019 إلى أي تغيير في طبيعة التحالفات القائمة. لكن هذه المشاريع استطاعت من جهة ثانية أن تحقق تقدماً على مستوى التطبيع العلني العربي الإسرائيلي، وعلى مستوى التحريض ضد إيران، باعتبارها العدو المشترك لـ"إسرائيل" والعرب، الذي "يهدد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط".

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس في خطاب ألقاه في الأمم المتحدة أن "المشكلة الرئيسية التي تهدد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط هي إيران، التي تهدد بتدمير إسرائيل وتعمل ضد أنظمة العديد من الدول في المنطقة". وأضاف كاتس: "أناشد المجتمع الدولي أن يتحد من

أجل إيقاف إيران. لا يمكن للعالم أن يسمح لإيران بتطوير أسلحة نووية. لا يمكن للعالم أن يسمح لإيران بتطوير صواريخ باليستية، ويجب على العالم أن يمنع إيران من دعم المنظمات الإرهابية في المنطقة".[72]

من جهته قال وزير التعاون الإقليمي وعضو المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (كابينت)، تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi، خلال لقاء مع صحيفة "إسرائيل اليوم"، إن "مواجهة عسكرية واسعة بين إيران وإسرائيل محتملة جداً".

وأضاف هنغبي "الاحتمال أن تكون هناك مواجهة عسكرية ضد إيران أو ضدّ أذرعها خلال العامين المقبلين أكبر من احتمال ألا تكون حرب". وأردف قائلاً إن هذه المواجهة "ليست مسألة هل، إنما مسألة متى". وأضاف أنه بالنسبة لإيران فإنّ "احتلال سورية شقّ الطريق لتطويق إسرائيل في ثلاث جبهات، بمساعدة حركة الجهاد الإسلامي في غزة وحزب الله في لبنان". وقال هنغبي إنّ "إسرائيل لا يمكنها تحمّل ثمن الامتناع عن المواجهة، الذي يعني منح ضوء أخضر للإيرانيين للتموضع في سورية... وإلا سنحصل على مملكة إرهاب على الحدود، أقوى بكثير من حزب الله وحماس".[73]

لم تتراجع إيران من جهتها، على الرغم من الترابط بين مشاريع التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، والتحريض عليها وعلى سياساتها، عن تأكيد ثوابتها من قضية فلسطين والمقاومة، ومن لا شرعية وجود الكيان الإسرائيلي، بل وعملت في الوقت نفسه على تطوير علاقاتها مع حركات المقاومة في فلسطين.

ثوابت إيران تجاه قضية فلسطين:

أعلن علي خامنئي، خلال استقباله ضيوف مؤتمر الوحدة الإسلامية في طهران، أن "إزالة الكيان الصهيوني تعني أن يحدّد الشعب الفلسطيني من المسلمين والمسيحيين واليهود، وهم أصحاب تلك الأرض الأصليون، أن يحدّدوا بأنفسهم حكومتهم ويُزيلوا الأراذل مثل نتنياهو". وأكد خامنئي "هذا ما سيحدث، نحن نناصر شعب واستقلال فلسطين، ولسنا أعداء لليهود. اليهود يعيشون في بلدنا بمنتهى الأمن والاستقرار". وأضاف إن "قضية فلسطين اليوم تعتبر أعظم مصيبة في العالم الإسلامي. موقفنا من قضية فلسطين محسوم وأصولي. لقد ساعدنا الفلسطينيين وسنواصل ذلك، وليست لدينا أي شروط، وعلى العالم الإسلامي أجمع أن يبادر إلى هذا العمل". وأشار الخامنئي إلى أن قضية "إزالة الكيان الصهيوني طرحت بشكل متكرر في خطابات الإمام الخميني ومسؤولي الجمهورية الإسلامية؛ الأعداء يُفسّرون هذا الأمر بشكل سيء، وهذا لا يعني إبادة الشعب اليهودي؛ هذا يعني إزالة تلك الحكومة والكيان المفروض".[74]

وقال المرشد الأعلى خامنئي، حسبما ذكر موقعه الإلكتروني الرسمي "القدس عاصمة فلسطين وسيتم تحريرها من الأعداء بعون الله"، حاثاً الدول الإسلامية على "اتخاذ موقف ضدّ هذه الجرائم". وشدد خامنئي على أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" ستخضعان لإرادة المسلمين.[75]

وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني، إن الأزمة الأخطر في الشرق الأوسط هي فلسطين، وإن مرور الوقت لا يمكن ولا يجب أن يبرر استمرار الاحتلال. وأضاف، في كلمة له في الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك، إن "إسرائيل" المدججة بترسانة نووية تمثل أكبر التهديدات للسلم والأمن والاستقرار بالمنطقة والعالم. كما وصف قانون القومية اليهودية الذي أقرَّه الكنسيت الإسرائيلي بأنه "دلالة لا لبس فيها على نظام فصل عنصري".[76]

وقال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، في مؤتمر صحفي عقده في نيويورك، إن "الاحتلال الصهيوني الذي تجاوز السبعين عاماً هو أحد أهم أسباب انتشار العنف والإحباط في منطقة الشرق الأوسط"، وأضاف "تخيلوا لو لم يكن هناك كيان صهيوني في منطقتنا فكيف كانت ستكون الأمور الآن؟". وقال "إن إيران ستظل تدعم المحرومين والمظلومين، بمن فيهم الفلسطينيين؛ إذ ستبقى جمهورية إيران الإسلامية إلى جانبهم، حتى يحققوا حقوقهم في وطنهم فلسطين". وقال "لقد دأبت جمهورية إيران الإسلامية على الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وستستمر في هذا الطريق. سنقف ضد المعتدين والظالمين ونعتقد أن النصر النهائي هو للمظلومين والفلسطينيين". وأعرب الرئيس الإيراني عن ثقته في أن "الجرائم الإسرائيلية ستزيد من تقوية عزم الشعب الفلسطيني على المقاومة لاستعادة حقوقه المشروعة".[77]

وخاطب الجنرال حسين سلامي Hossein Salami، نائب قائد الحرس الثوري الإيراني الصهاينة قائلاً:

> نعرفكم جيداً، وأنتم معرّضون لضرر كبير، إذ ليس لديكم عمق ولا نقطة ارتكاز. أنتم محاصرون في أي مكان من الأراضي المحتلة، تعيشون في فم الثعبان، والمقاومة أقوى بكثير مما كانت في الماضي. لذلك لا تجروا حسابات خاطئة. في حال اندلاع حرب، كونوا على يقين بأنها ستؤدي إلى محوكم. أنتم تشكّلون هدفاً ضئيلاً جداً، لا هدف أصغر منكم.[78]

وقال قائد القوات الجوية الإيرانية: "إن بلاده تنتظر بفارغ الصبر قتال إسرائيل ومحوها". ونقل موقع وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء وهو موقع يخضع لإشراف التلفزيون الرسمي، عن البريجادير جنرال عزيز نصير زاده Brigadier General Aziz Nasirzadeh قوله "الشبان في القوات الجوية مستعدون تماماً وينتظرون بفارغ الصبر مواجهة النظام الصهيوني ومحوه من على وجه الأرض".[79]

وهدد نائب قائد الحرس الثوري حسين سلامي "بمحو إسرائيل من الجغرافيا السياسية للعالم". وأضاف: "يبدو أن هذا الأمر أصبح قريباً بسبب إجراءات هذا الكيان الأرعن التي ستكون نهاية لوجوده". وأضاف: "إذا قام الكيان الصهيوني بأي تحرك يقود إلى حرب جديدة فإن هذه الحرب ستؤدي إلى زواله وتحرير الأراضي المحتلة، ولن يجد الإسرائيليون لأنفسهم مقابر في فلسطين ليدفنوا فيها جثثهم".[80]

وقال علي أكبر ولايتي Ali Akbar Velayati كبير مستشاري المرشد الأعلى: "إن إيران ستواصل دعم حزب الله وفصائل فلسطينية، على الرغم من الضغوط الأمريكية لمحاولة تقليص نفوذ إيران في الشرق الأوسط".[81]

وطالب المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي Bahram Qasemi بمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على أنهم "مجرمو حرب" لارتكابهم "مجازر وحشية لا مثيل لها"، وذلك غداة استشهاد عشرات الفلسطينيين في مواجهات دامية على حدود قطاع غزة. وقال إن "قتل الأطفال والنساء والأبرياء من الفلسطينيين واحتلال أرضهم تحول إلى استراتيجية رئيسية للصهاينة على مدى 70 عاماً من الاحتلال". وطالب قاسمي الأسرة الدولية بـ"التحرك على الفور... لإدانة جريمة الكيان الصهيوني وتقديمه إلى محكمة دولية باعتباره مجرم حرب".[82]

ودان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي Abbas Mousavi بشدة الاعتداء الإسرائيلي الإرهابي على قطاع غزة، وأكد موسوي ضرورة مقاضاة ساسة الاحتلال الإسرائيلي في المحاكم الدولية باعتبارهم مجرمي حرب منوهاً بكفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته الشرعية. وشدد موسوي على أن الوحدة والمقاومة هما الخيار الوحيد لهذا الشعب في مجابهة الاحتلال لافتاً إلى أن صمت المنظمات والأوساط الدولية إزاء الاعتداءات والأعمال الإرهابية التي يقوم بها الكيان الإسرائيلي، واستمرار دعمه من قبل الغرب، جعلاه يتمادى في جرائمه بحق الشعب الفلسطيني والمنطقة.

بدورها دانت الأمانة العامة للمؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية التابعة لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني العدوان الإسرائيلي على غزة، مؤكدةً أن الشعب الفلسطيني يتحدى كيان الاحتلال عسكرياً وسياسياً من خلال المقاومة والصمود. ودعت الأمانة العامة في بيان لها جميع برلمانات الدول الإسلامية والمنظمات الدولية التي تدعم الشعب الفلسطيني، إلى إدانة جرائم الاحتلال التي تنتهك ميثاق حقوق الإنسان والقانون الدولي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاضاة ساسة كيان الاحتلال في المحاكم الدولية.[83]

لم تكتفِ إيران بتأكيد ثوابتها من قضية فلسطين ومن التطورات والتهديدات التي واجهت هذه القضية، مثل قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، و"صفقة القرن"، والتطبيع، والاعتداءات

الإسرائيلية المتكررة على غزة وعلى الشعب الفلسطيني، بل عملت إيران في الوقت نفسه على تأكيد إعلان دعمها للمقاومة في فلسطين، التي تطورت العلاقة معها بشكل لافت، خصوصاً مع حركة حماس خلال سنتي 2018–2019.

تطور علاقات إيران مع حركة حماس:

شهدت كل من سنتي 2018 و2019 تطوراً لافتاً في علاقات حركة حماس مع الجمهورية الإسلامية في إيران لجهة الزيارات والمواقف المشتركة من قضايا المنطقة، وإعلان الدعم للمقاومة في فلسطين. وقد استعادت هذه العلاقة حيويتها بعدما تراجعت نسبياً في السنوات الماضية. ولعل خطورة ما يحاك من مشاريع لتصفية قضية فلسطين، من نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، وتسارع التطبيع العربي مع "إسرائيل"، إلى الاعتراف الأمريكي بشرعية المستوطنات على الأرض الفلسطينية، وترابط هذه التطورات مع إضعاف إيران وتطويقها اقتصادياً وسياسياً، دفع ذلك كله القيادتين في حماس وفي الجمهورية الإسلامية إلى تسريع وتيرة اللقاءات لتنسيق التعاون، وتأكيد المواقف المشتركة من المقاومة واستمرارها، ومن التهديدات والتحديات التي تواجه فلسطين وإيران في الوقت نفسه.

وفي هذا الإطار من تعزيز العلاقات، زار وفد من قيادة حركة حماس برئاسة صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي العاصمة الإيرانية طهران، ضم الوفد موسى أبو مرزوق، وماهر صلاح، وعزت الرشق، وزاهر جبارين، وحسام بدران، وأسامة حمدان، وإسماعيل رضوان، وخالد القدومي.[84]

وقد التقى الوفد المرشد علي خامنئي، الذي أكد خلال اللقاء، بعد تسلّمه رسالة من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، أن "إيران لا تحابي أي دولة في العالم في شأن القضية الفلسطينية"، مضيفاً: "أعلنّا رؤيتنا دوماً في شأن فلسطين بشكل صريح وشفاف، وحتى على الصعيد الدولي، فإن أصدقاءنا الذين يختلفون معنا في هذا المجال يعلمون أن الجمهورية الإسلامية جادة تماماً في قضية فلسطين".

وأعرب خامنئي عن "تقديره للمواقف الجيدة جداً والمهمة لهنية، والتي جاءت في الرسالة"، مشيداً بـ"صمود الشعب الفلسطيني والفصائل، بما فيها حماس ومقاومتها الباهرة". ورأى أن "أحد أهم أسباب العداء الموجّه ضد الجمهورية الإسلامية يتمثل في قضية فلسطين، لكن هذا العداء لن يؤدي إلى أن تتنازل إيران عن مواقفها إزاء القضية"، معتبراً أن "ابتعاد بعض الدول السائرة في الفلك الأمريكي، كالسعودية، عن قضية فلسطين كان حماقة".

وفي شأن "صفقة القرن"، أشار إلى أن الهدف منها "القضاء على الهوية الفلسطينية"، داعياً إلى "التصدي لهذه النقطة بالذات، وعدم السماح لهم بأن يدمروا الهوية الفلسطينية باستخدام المال"، وأضاف إن "السبيل الآخر لمواجهة هذه المؤامرة هو أن يشعر الشعب الفلسطيني أنه يحقق التقدم، وهو ما حصل، فالفلسطينيون كانوا يستخدمون الحجارة في نضالهم، لكنهم اليوم مجهزون بالصواريخ الدقيقة".[85]

وأوضح خامنئي إن "حماس في قلب الحركة الفلسطينية كما هي فلسطين في قلب العالم الإسلامي، وإن صمود ومقاومة الفلسطينيين من سكان غزة والضفة الغربية يقدم بشائر الفتح والانتصار".[86]

والتقى الوفد أيضاً رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية كمال خرازي Kamal Kharazi الذي أكد "على استمرار دعم إيران لفلسطين، قائلاً إن تحرير فلسطين والقدس الشريف من تطلعات الجمهورية الإسلامية".

بدوره شكر نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري المواقف الإيرانية من القضية الفلسطينية، معرباً عن أمله في استمرار التعاون الأخوي بين إيران وفلسطين حتى تحرير القدس.[87]

وأكد العاروري، أن هدف واشنطن من "صفقة القرن" هو ضمان مصالح الكيان الصهيوني وأمريكا، "وإن الدول الإقليمية التي تسعى إلى التضحية بفلسطين وتطلعات شعوب المنطقة، تقوم بتنفيذ هذه الصفقة، لكن تيار المقاومة وعلى الرغم من إجراءات الحظر المالية والسياسية والعسكرية، اضطلع بدوره في إفشال هذه الصفقة، ولن يسمح بتحقيقها".[88]

وصرّح العاروري: "نحن (حماس) في مسار واحد مع الجمهورية الإسلامية على طريق مقارعة الكيان الصهيوني والمستكبرين، ومع الإيمان بالوعد الإلهي، قدمنا الآلاف من الشهداء من أجل تحرير القدس". وجرى خلال اللقاء التأكيد على رفض العدوان الأمريكي في المنطقة، لا سيّما الحصار على الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومحاولات "التحرش" العسكري بها.[89]

من جهته كشف أمين سر مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني Ali Shamkhani، أن الصواريخ الدقيقة باتت بحوزة حزب الله اللبناني وبحوزة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. وأضاف شمخاني أن هذه الصواريخ جاهزة للرد على أي حماقة محتملة من "إسرائيل"، وستحولها إلى جحيم. وقال، إن حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي عن الأنفاق، هو دعاية إعلامية لصرف الأنظار عن الفساد الاقتصادي والأخلاقي في حكومته. وأوضح شمخاني أن "اكتشاف مئات الكيلومترات من الأنفاق تحت أقدام الصهاينة فضيحة كبرى للمؤسسة الأمنية الصهيونية".[90]

وتأكيداً على هذا التطور في العلاقة بين إيران وحركة حماس باتجاه تحالف قوي ومتين في مواجهة مشاريع التطبيع و"صفقة القرن" وتطويق المقاومة، أشاد رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار بهذه العلاقة، وبدور إيران في تقديم الدعم والإسناد للمقاومة، وقال: إن المقاومة في أي مواجهة مقبلة ستقصف تل أبيب بأضعاف مضاعفة، ولا ينبغي لأحد أن يلوم حركته لأنها شكرت إيران، مؤكداً: "من الواجب علينا أن نشكر كل من يقدم لنا الدعم والإسناد من أجل تحقيق أهداف شعبنا وأمتنا". وأضاف السنوار في كلمته التي ألقاها في يوم القدس العالمي: نتمنى أن يقف رؤساء العرب لدعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته، مضيفاً: "سنشكرهم ونضعهم على رؤوسنا إن فعلوا ذلك"، مؤكداً أنه لولا دعم إيران لما امتلكت المقاومة هذا الحجم من القدرات العسكرية. وأوضح السنوار أن إيران دعمت المقاومة بالصواريخ وساندتها مالياً وفنياً في تطوير تلك الصواريخ التي ضربت تل أبيب. وأكد على أن المقاومة في أي مواجهة مقبلة، ستقصف تل أبيب بأضعاف مضاعفة، مما كان عليه في سنة 2014، وغيرها من المدن المحتلة. وتابع: "نعرف أصدقاءنا وأعداءنا أيضاً، وبوصلتنا موجهة نحو القدس، وكل من يصوب بوصلته نحو القدس فهو في صف الأصدقاء".[91]

لم يكن هذا التطور المهم في علاقات حركة حماس مع الجمهورية الإسلامية في إيران إلا استجابة للتهديدات المشتركة التي واجهت الطرفين خلال السنتين الماضيتين 2018–2019 لجهة الحصار والتطويق وشن الحروب من الولايات المتحدة و"إسرائيل". بحيث يمكن القول إن هاتين السنتين اتسمتا من جهة بتطور التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية، والتشريع الأمريكي للاحتلال وللمستوطنات على الأرض الفلسطينية، لكن من جهة ثانية، كان التطور الوثيق في علاقات حركة حماس مع الجمهورية الإسلامية ومع محور المقاومة هو السمة المقابلة للتطبيع وتشريع الاحتلال.

وعلى الرغم من التعثر الذي تواجهه "صفقة القرن" لإنهاء قضية فلسطين، ومحاولة استبدالها بمشاريع أخرى مثل "اتفاق لا حرب"، إلا أن القضاء على المقاومة في فلسطين يبقى استراتيجية ثابتة عند الطرفين الإسرائيلي والأمريكي. وهذا ما تؤكده الاعتداءات المتكررة على قطاع غزة، واغتيال شخصيات وقيادات عسكرية من المقاومة في هذا القطاع.

إن التطبيع العلني الذي تقدم بخطوات كبيرة بين بعض دول الخليج و"إسرائيل" على كافة المستويات السياسية والديبلوماسية والإعلامية والفنية والرياضية، شكّل محاولة خطيرة لتغيير الوعي العدائي تجاه هذا الكيان. في حين أن تسليط الضوء على ثوابت إيران من قضية فلسطين ومن المقاومة، له أهمية كبرى في تأكيد استمرارية العداء لـ"إسرائيل". كما أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، والتي لن تتوقف على المقاومة وعلى قياداتها في فلسطين، بالإضافة الى الحصار المطبق على قطاع غزة، وإلى مشاريع التطبيع التي تستهدف إنهاء الصراع، تجعل المقاومة في فلسطين

بحاجة أكثر من أي وقت مضى لعلاقة الدعم والتحالف الاستراتيجي مع الجمهورية الإسلامية في إيران "التي يُقدّر الأمريكيون وحلفاؤهم أن أيّ مشروع يُعدّ للمنطقة لن يُكتَب له النجاح من دون إضعاف إيران وخنقها اقتصادياً، لأنها الدولة الوحيدة في العالم التي تمدّ فصائل المقاومة الفلسطينية بالسلاح، وهي التي تمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط"،[92] وخصوصاً وأن إدارة ترامب تربط بين الدعوة لإعادة التفاوض على اتفاق جديد وعدد من المسائل الأخرى، بما في ذلك برنامج الصواريخ الإيرانية، والنشاط الإيراني الإقليمي، وموقف طهران من المسألة الفلسطينية وعلاقاتها بقوى فلسطينية وغير فلسطينية مسلحة في الشرق الأوسط.[93]

إن مسار التطبيع لن يتراجع في المستقبل القريب، لا بل يمكن أن يصبح هذا المسار أكثر تطوراً واتساعاً ليشمل بيئات جديدة ثقافية وفنية وسواها. كما أن حصار المقاومة وتهديدها الوجودي لن يتوقف بدوره. ولا يبدو أن مسار الدعم الأمريكي المطلق لـ"إسرائيل" سيتغيّر حتى بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، ما يعني أن استراتيجية الرهان على المقاومة في فلسطين وعلى تطوير علاقتها مع إيران هي استراتيجية صحيحة وضرورية لمواجهة هذه التهديدات التي تريد أن تنهي قضية فلسطين.

رابعاً: دول إسلامية أخرى:

ماليزيا:

حافظت ماليزيا على وتيرة دعمها للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2018–2019، فقد استضافت ماليزيا مؤتمر العلماء المسلمين في كانون الثاني/ يناير 2018 في بوتراجايا العاصمة الإدارية لماليزيا والذي عُقد لنصرة القدس وأهلها. وقد رفض المؤتمر في بيانه الختامي قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتبار القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، كما طالب المؤتمر حكومات وشعوب الدول الإسلامية بقطع جميع العلاقات مع دولة الاحتلال ومحاربة التطبيع معها، وإعداد قائمة سوداء للمطبعين بهدف نشرها، وتجريم كل من يقيم علاقات بالاحتلال.[94] ومن جهته، قال رئيس الوزراء مهاتير محمد في رسالة تضامن "إنني أؤكد لجمع الفلسطينيين بأن ماليزيا سوف تبقى تبذل كل ما تستطيع لمعالجة قضيتهم". وأضاف بأن إرهاب الدولة الذي تمارسه "إسرائيل" بقي دائماً مصدر قلق ماليزي، وسوف تعمل على مواجهته بما تملك.[95]

كما استمرت ماليزيا خلال سنتي 2018–2019 بالالتزام بسياستها في رفض دخول مشاركين إسرائيليين إلى أراضيها للمشاركة في مسابقات رياضية دولية. ففي 2019/1/16، وبالرغم

من مناشدة من اللجنة البارالمبية العالمية International Paralympic Committee للسماح للرياضيين الإسرائيليين بالدخول، إلا أن وزير الخارجية الماليزي أكد على معارضة ماليزيا لذلك. وقال الوزير سيف الدين عبد الله Saifuddin Abdullah، إن الحكومة الماليزية قررت أن "ماليزيا لن تستضيف أي فعالية تكون لـ"إسرائيل" فيها مشاركة أو تمثيل". وأضاف: "لقد اتخذت الحكومة هذا القرار لإظهار موقفنا الصارم بشأن إسرائيل"، مشيراً إلى أن ذلك يعبر عن "القتال نيابة عن المظلومين". وجاءت تصريحاته بعد لقائه مع جماعات مسلمة أشادت بحظر دخول السباحين الإسرائيليين؛ ودعت الحكومة الماليزية إلى التمسك بسياستها بعدم السماح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية بدخول البلاد.

وفي مذكرة سلمت للوزير، أكدت 43 منظمة غير حكومية تأييدها موقف الحكومة، وأشارت المذكرة إلى الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وخططها لتهويد القدس وتوسيع الاستيطان، واعتدائها على سيادة ماليزيا وأمنها.[96]

ومن جهته، حدد رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد موقفه من دولة الاحتلال بقوله إن "إسرائيل لا تلتزم بالقوانين الدولية، وتواصل أنشطة الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية". وأضاف: "لسنا ضد اليهود، ولكن لا يمكننا الاعتراف بإسرائيل بسبب احتلالها للأرض الفلسطينية". وتابع قائلاً: "لا يمكنك الاستيلاء على أراضي الآخرين، وإقامة دولة عليها، وكأنك تعيش بدولة لصوص".[97]

ومن الملاحظ أن السلطات الماليزية ما تزال منفتحة على كافة الأطراف الفلسطينية بما فيها حركة حماس، فقد شارك وفد رفيع التمثيل من الحركة في المؤتمر الإسلامي المصغرّ الذي عقد في الفترة 18–2019/12/21، حيث كانت قضية فلسطين حاضرة في كلمات الزعماء وفي أعمال المؤتمر. وقد جمع هذا المؤتمر زعماء كل من تركيا وماليزيا وإيران وقطر وممثلي العديد من البلدان، كما كان من المقرر أن يشارك زعماء باكستان وإندونيسيا، إلا أن ضغوطاً خارجية قد مورست عليهما كي لا يشاركا، لما اعتبره البعض بأن هذا المؤتمر قد يشكل بديلاً عن منظمة التعاون الإسلامي.

إندونيسيا:

كبحت الأحداث التي توالت خلال سنتي 2018–2019، وأهمهما قيام الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، تحرك إندونيسيا البطيء نحو تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي من خلال التسهيلات التي قدمت للسياح الإسرائيليين إلى إندونيسيا، وما رشح عن لقاءات رسمية إسرائيلية. وقد علق نائب وزير الخارجية الإندونيسي عبد الرحمن محمد فاخر Abdurrahman Mohammad Fachir، في اجتماع وزاري طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي، في

مدينة جدة على الانتهاكات الإسرائيلية قائلاً: إن الانتهاكات الإسرائيلية تقوّض الفرص المستقبلية لحل الدولتين. وأضاف في تعليقه على الإجراءات الإسرائيلية: "كعضو في المجلس التنفيذي الحالي لمنظمة اليونسكو، إندونيسيا تدعو جميع أعضاء منظمة التعاون الإسلامي للحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الموجودة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي". وشدد على أن جهود إيقاف الانتهاكات الإسرائيلية يجب أن تكون "متسقة ولها آثار اقتصادية مباشرة". وأكد على أهمية "مقاطعة أعضاء المنظمة للمنتجات الإسرائيلية المصنعة في المستوطنات المتواجدة على أراضي فلسطينية".[98]

وفي سياق العلاقات الإندونيسية الفلسطينية، دعت إندونيسيا إلى منح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة، حيث قالت وزيرة خارجية إندونيسيا رتنو مرصودي Retno Marsudi خلال النقاش الشهري لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط "هناك قصد من وراء وجودي هنا. إنه التعبير عن دعم إندونيسيا الثابت للقضية الفلسطينية". وأضافت مرصودي "أن تكون فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة هو أمر طبيعي ومهم". وقالت الوزيرة "إن القضية الفلسطينية تحدد مصداقية المجلس"، مستنكرة "الأعمال الاستفزازية" الإسرائيلية و"التوسع المستمر للمستوطنات غير الشرعية". كما هاجمت الوزيرة الإندونيسية الولايات المتحدة ضمناً، مشددة على أن أي عملية "سلام" لكي تكون "شرعية" يجب أن تنتهج "آلية متعددة الأطراف تستند إلى معايير متفق عليها دولياً". وإلا، فإن أي خطة سلام "سوف تفشل".[99]

باكستان:

استمرت السياسة الباكستانية خلال سنتي 2018–2019 في دعمها للقضية الفلسطينية دون تجاوز سقف منظمة التعاون الإسلامي المتعلق بمسار التسوية السلمية، حيث صرحت المندوب الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة مليحة لودي Maleeha Lodhi، أن باكستان تظل ملتزمة بحزم بـ"حل الدولتين" للنزاع الفلسطيني، وترفض تغيير موقف الولايات المتحدة من القضية. وقالت نحن نشهد تحولاً في السياسة الأمريكية... باكستان لا توافق على التحولات في الموقف، ونظل جزءاً من منظمة التعاون الإسلامي في رفض هذه التحولات والدعوة إلى تسوية عادلة وإنسانية لقضية فلسطين، بما يتماشى مع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأضافت "ندعو لحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 مع القدس عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة ومتصلة"، وأكدت أن الإجماع الدولي المؤيد لمثل هذا الحل لا يتأثر.[100]

من جهة ثانية، وفي إطار الصراع الباكستاني الهندي على إقليم كشمير، فقد اتّهم رئيس وزراء باكستان عمران خان Imran Khan، القادة في "إسرائيل" والهند بـ"الإفلاس الأخلاقي". حيث قال "عندما يُظهر القادة في إسرائيل والهند الإفلاس الأخلاقي من خلال استعدادهم لضم

الضفة الغربية ولوك (جزء من إقليم كشمير المسيطر عليها من قبل الهند)، في تحد للقانون الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى دستور بلادهم من أجل حصد أصوات، ألا يشعر شعبهم بالغضب والتعجب مما يمكن لهم أن يفعلوه من أجل كسب الانتخابات".[101]

وفي إطار رده على احتمال تغيير الموقف الباكستاني من القضية الفلسطينية، قال رئيس اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية للشؤون الخارجية الباكستانية إحسان تيوانا Ehsan Ullah Tiwana، إن موقف باكستان من فلسطين لا لبس فيه، وليس لدى الحكومة مساحة كبيرة للانحراف عنها بسبب أوجه التشابه بين كشمير والقضية الفلسطينية. وقال إن أي تحول في الموقف، إذا حدث، سيتعين مناقشته في البرلمان، ويجب اتخاذ القرار بتوافق الآراء، مضيفاً أنه لا توجد طريقة أخرى لتغيير الموقف.[102]

خامساً: التفاعلات الإسلامية الشعبية مع القضية الفلسطينية

شهدت المنطقة خلال السنوات الماضية العديد من الأزمات التي أثرت على حضور القضية الفلسطينية في العالم الإسلامي، ولكن وعلى الرغم من تهافت بعض الأنظمة العربية على التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بأشكال متنوعة وغير مباشرة، إلا أن الحضور الجماهيري في العالم الإسلامي لم يتأثر، بل استمر تفاعله مع القضية الفلسطينية خلال سنتي 2018–2019. حيث خرج مئات الآلاف من الإندونيسيين من مختلف المناطق والأحزاب والمنظمات والجمعيات وسط العاصمة جاكرتا، تجمعهم (على الرغم من اختلافاتهم السياسية) قضية نصرة القدس وفلسطين، معلنين رفضهم قرار الرئيس الأمريكي نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس تحت شعار "القدس خط أحمر".

ورأى التحالف الإندونيسي للدفاع عن القدس قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، نقل سفارة بلاده إلى القدس واعتبارها عاصمة لـ"إسرائيل"، قراراً استفزازياً لمشاعر الإنسانية جمعاء. وطالب المجتمعون في بيان حكومة أمريكا بالتراجع عن قرارها، كما دعوا دول منظمة التعاون الإسلامي إلى رفض قرار ترامب والتنديد به. وخلال الاحتجاج الذي كان قرب السفارة الأمريكية، قال الأمين العام لمجلس المثقفين والعلماء الشباب الإندونيسيين بختيار ناصر Bachtiar Nasir "إننا نرفع أصواتنا تحدياً لترامب بشأن القدس"، وأضاف: "التظاهرة رسالة لمواجهة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول القدس، وهي تدعو قادة الدول الإسلامية إلى الوحدة، وشحذ جميع طاقاتهم وإمكاناتهم ضد القرار".[103]

وفي دورته الخامسة، دعا الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، إلى رفض التطبيع مع "إسرائيل" رفضا قاطعاً. وقد شارك في هذه الدورة على مدار 6 أيام أكثر من 1,500 عالم من ما يزيد عن ثمانين دولة، وهي أضخم مشاركة في تاريخ الاتحاد.[104]

وفي نيجيريا، شهدت مدينة "إيو" بولاية أوسون جنوب غربي نيجيريا في كانون الأول/ ديسمبر 2018، مسيرة دعا منظموها الأمم المتحدة إلى الاعتراف بدولة فلسطين، وردد المتظاهرون عبارات داعمة لفلسطين كـ"العدالة لفلسطين" و"فلسطين حرة". وأكد رئيس جمعية أصدقاء فلسطين النيجيريين، الشيخ داود عمران ملا حسن، في بيان له بالمظاهرة، أنهم سيواصلون مسيراتهم إلى أن يرفرف العلم الفلسطيني في القدس. وأضاف: "نحن النيجيريون سنواصل الوقوف إلى جانب الفلسطينيين الباحثين عن الحقّ".[105]

وشهدت العواصم الإسلامية في يوم القدس العالمي أيار/ مايو 2019 عشرات المسيرات المؤيدة للشعب الفلسطيني والتي أحيت هذا اليوم في 84 مدينة في 30 دولة عربية وإسلامية وغربية.[106]

ولمواجهة ما تتعرض له مدينة القدس والقضية الفلسطينية نظّم الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين مؤتمره السنوي في دورته الـ 11 في العاصمة التركية إسطنبول في 10/31–2019/11/2، وبحضور أكثر من 700 شخصية من نحو 50 بلداً. وتركزت المشاركات على مواجهة "صفقة القرن" والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

كما استمرت المساعدات المقدمة من الجمعيات الصديقة للشعب الفلسطيني النشطة من العديد من الدول الإسلامية، مثل ماليزيا وإندونيسيا... وغيرها.

سادساً: التطبيع والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الإسلامية

في سياق التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، تشير بيانات دائرة السكان والهجرة الإسرائيلية Population and Immigration Authority، إلى أن هناك نحو 55 ألف سائح من دول ليس لها علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل" زاروها خلال سنة 2018، وشهدت أعداد السياح الإندونيسيين زيادة بنسبة 5% عن سنة 2017، حيث بلغ عددهم 37,555 إندونيسي.[107]

كما قام وفد من جمعية نهضة العلماء Nahdlatul Ulama الإندونيسية بزيارة إلى الكيان الإسرائيلي في منتصف حزيران/ يونيو 2018، والتقى رئيس الوفد يحيى خليل ستاقوف Yahya Cholil Staquf، عضو المجلس الاستشاري للرئيس الإندونيسي مع الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي عبَّر عن سعادته بما وصفه بتوجه

دول عربية ومسلمة نحو العلاقة مع "إسرائيل"، وقد برر الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو Joko Widodo زيارة ستاقوف إلى "إسرائيل" باعتبارها زيارة شخصية وتلبية لدعوة وجهت له لإلقاء كلمة في "إسرائيل"، وأنه لا يمثل المجلس الاستشاري للرئاسة، وأن ما يقوم به هو لدعم القضية الفلسطينية.

وفي السياق نفسه، أكدت جمعية نهضة العلماء على لسان رئيسها سيد عقيل سراج Said Aqil Siradj أنه لا علاقة لها بأي جهة إسرائيلية وأن زيارة ستاقوف، الذي يشغل منصب الكاتب العام للجمعية، شخصية. وكان أول ظهور لستاقوف في "إسرائيل" خلال حديثه أمام جمهور مؤتمر اللجنة الأمريكية اليهودية، ثم ألقى كلمة ثانية في معهد ترومان The Harry S. Truman Research Institute بالجامعة العبرية، وتحدث كذلك في منتدى ثالث إلى المجلس الإسرائيلي للعلاقات الخارجية.[108]

وعلى المستوى الرسمي، التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، سراً بنائب الرئيس الإندونيسي، يوسف كالا Jusuf Kalla، وذلك على هامش أعمال الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بحسب ما أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي. ولم يعقب مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية على التقارير الإخبارية بهذا الخصوص، بناء على طلب إندونيسي بالحفاظ على سرية اللقاء.[109]

ومن الواضح بأن سنة 2018 كانت من السنوات الأكثر نشاطاً للدبلوماسية الإسرائيلية خصوصاً من قبل بنيامين نتنياهو، الذي كان يسعى إلى الفوز في انتخابات 2019، من خلال كسب مزيد من النقاط في بناء علاقات مع دول إسلامية، وكسر حاجز العزلة عن العالم الإسلامي بعد ما حققه على المستوى العربي. فقد كشفت تقارير إخبارية سنة 2018 أن "إسرائيل" تقيم علاقات دبلوماسية قوية مع مسؤولين بارزين في تشاد، بهدف التطبيع مع هذه الدولة الإفريقية المسلمة، في خطوة تهدف من خلالها أن تتبعها دول إفريقية مسلمة أخرى. وأشار تقرير القناة الإسرائيلية العاشرة إلى أنه وفقاً لوثائق رسمية حصلت عليها، فإن الرئيس التشادي، إدريس ديبي إتنو Idriss Deby Itno، يحاول توريث ابنه السلطة من بعده، وهو معني بإقامة علاقات تطبيعية مع "إسرائيل". ومن المتوقع أن تتبعها دول أخرى إفريقية مسلمة مثل مالي والنيجر.

وأوضح التقرير أن قناة الاتصال المشتركة بين "إسرائيل" وتشاد، هو رجل جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، ورجل الظل الملقب بـ"الحصن" (ماعوز Maoz)، ويشغل منصب المبعوث الخاص لمستشار الأمن القومي الإسرائيلي للعالَمَين العربي والإسلامي، مئير بن شبات.[110]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، زار وفد إسرائيلي تشاد لمناقشة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، ومع بداية سنة 2019 أعلن بنيامين نتنياهو استئناف هذه العلاقة

مع الدولة الإفريقية ذات الغالبية المسلمة. ووصف نتنياهو الزيارة التي قام بها إلى تشاد بأنها "اختراق تاريخي". وأضاف أن "الزيارة تندرج في إطار الثورة التي نقوم بها في العالم العربي والمسلم والتي وعدتُ بإنجازها". وصرَّح نتنياهو بأنه "سيكون هناك مزيد من الدول، وكل ذلك يثير استياء بل غضب إيران والفلسطينيين الذين يسعون لمنع هذا التقارب، لكنهم لن يتمكنوا من ذلك". وتأتي هذه الزيارة الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي إلى تشاد، بعدما قام الرئيس التشادي بزيارة الكيان الصهيوني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. ورفض نتنياهو وديبي حينذاك الإفصاح، عما إذا كانت محادثاتهما تناولت صفقات أسلحة، لكن مصادر أمنية تشادية قالت إن الجيش التشادي ووكالة الاستخبارات الوطنية تزودتا بمعدات عسكرية إسرائيلية.[111]

أما على صعيد التبادل التجاري بين العالم الإسلامي و"إسرائيل"، وبحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري الإسرائيلي التركي سنة 2019 ارتفاعاً ضئيلاً يُقدرّ بنحو 2.9% مقارنة بسنة 2018، بعد أن كان قد ارتفع سنة 2018 بنسبة 11% مقارنة بسنة 2017. مع ملاحظة انخفاض قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بنحو 7.9% خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (انظر جدول 7/3).

وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع ماليزيا ارتفاعاً في سنة 2019 بنسبة 18.6% مقارنة بسنة 2018، بعدما شهد انخفاضاً سنة 2018 بنسبة 20% مقارنة بسنة 2017. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع نيجيريا انخفاضاً واضحاً في سنة 2019 بنسبة 30.9% مقارنة بسنة 2018، بعدما كان قد شهد ارتفاعاً كبيراً سنة 2018 بنسبة 43.1% مقارنة بسنة 2017. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع أذربيجان انخفاضاً في سنة 2019 بنسبة 17.5% مقارنة بسنة 2018، بعدما شهد انخفاضاً سنة 2018 بنسبة 31.7% مقارنة بسنة 2017. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع كازاخستان ارتفاعاً في سنة 2019 بنسبة 2.9% مقارنة بسنة 2018، بعد أن كان قد سجل ارتفاعاً سنة 2018 بنسبة 30% مقارنة بسنة 2017. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع إندونيسيا انخفاضاً في سنة 2019 بنسبة 29.8% مقارنة بسنة 2018، بعدما كان قد انخفض أيضاً سنة 2018 بنسبة 20.5% مقارنة بسنة 2017 (انظر جدول 7/3).

وفيما عدا تركيا، التي تفرق بين علاقاتها السياسية الداعمة لقضية فلسطين، وبين علاقاتها التجارية النشطة مع "إسرائيل"؛ فإن التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول العالم الإسلامي ظل محدوداً جداً وهامشياً إلى حدٍّ كبير. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عدم وجود علاقات رسمية مع "إسرائيل"، واستمرار حالة العداء الشعبي الواسع ضدها.

جدول 7/3: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2016–2019 (بالمليون دولار)[112]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2019	2018	2017	2016	2019	2018	2017	2016
تركيا	1,761.8	1,912.4	1,428.1	1,297.7	3,174.4	2,885.5	2,895.9	2,601.7
نيجيريا	144.1	213.7	148.7	81.7	6.3	3.9	3.4	3.1
أذربيجان	114.4	137.8	199.7	260.1	0.6	1.6	4.3	6.2
إندونيسيا	30.4	36.9	83.5	120.9	43.2	68	48.4	43.3
كازاخستان	34.1	44.1	31.2	46.5	15.5	4.1	5.9	2.1
ماليزيا	3.5	5.4	6.8	583.3	16.9	11.8	14.6	14
أوزبكستان	18.5	29.3	17.1	13.3	1.5	1.6	2.4	0.3
السنغال	14.7	9.6	11.9	7.1	4.4	6.1	4.4	4.9
ساحل العاج	6.8	8.8	9.7	10.7	0.4	0.3	0.3	0.2
الكاميرون	5.1	7.7	5.8	8.8	0	0	0	0.2
تركمانستان	0	1.1	4.5	2	0.8	0	0.1	0
الغابون	0.2	0.5	0.6	5.1	0.2	0.3	0.1	0.3

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2018–2019 (بالمليون دولار)

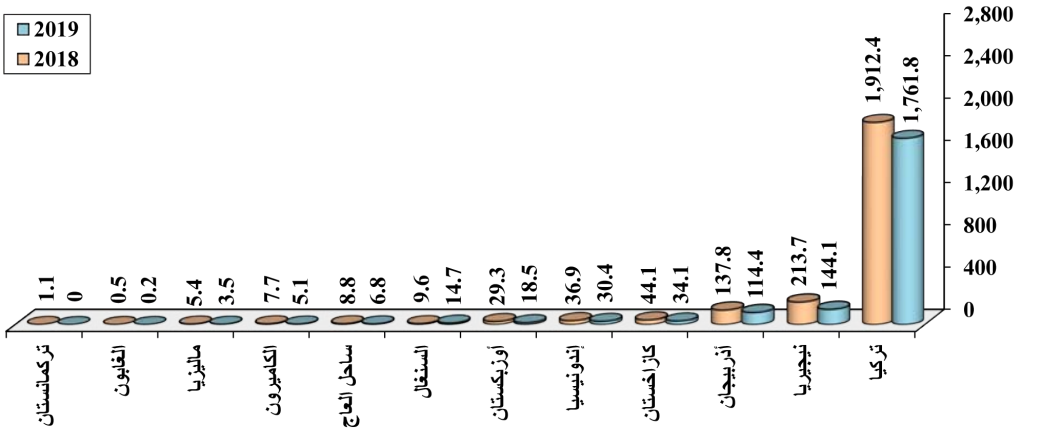

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)
2018–2019 (بالمليون دولار)

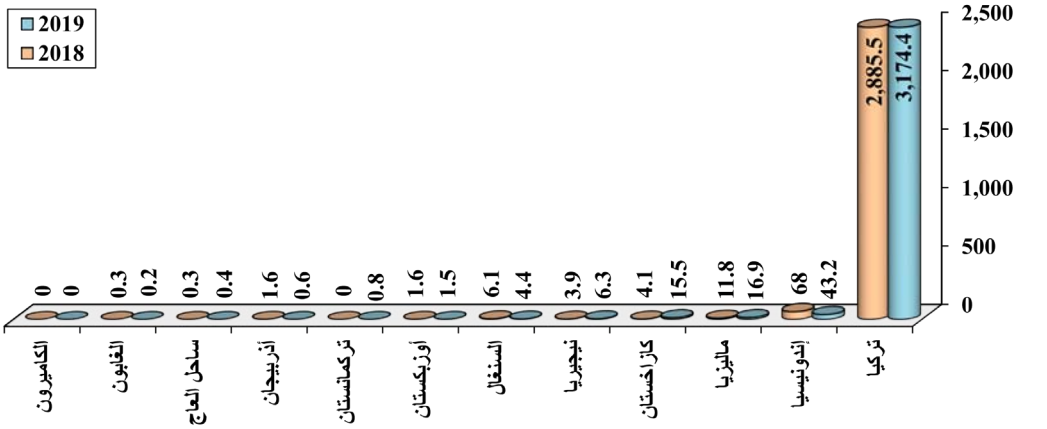

خلاصة ما زال مشهد التفاعل الإسلامي الشعبي في الدفاع والتأييد لحقوق الشعب الفلسطيني يتجاوز المشهد الإسلامي الرسمي. وقد شهدت سنتا 2018–2019 الكثير من التظاهرات والأنشطة الرافضة للقرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، حيث أظهر المتظاهرون خلالها مدى ارتباط القضية الفلسطينية بمحيطها الإسلامي.

أما على المستوى الإسلامي الرسمي؛ فقد حافظت الدول الإسلامية على دعمها المعتاد للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2018–2019، ورفضت "صفقة القرن"، وعارضت نقل الولايات المتحدة لسفارتها للقدس؛ وأكدت على التزامها بالمبادرة العربية وحل الدولتين. وقد شكلت القمة الإسلامية المصغرة المنعقدة برعاية ماليزية وتركية في كوالالمبور في كانون الأول/ ديسمبر 2019 علامة بارزة على سعي دول إسلامية رئيسية على تفعيل دورها الإسلامي، ودعمها لقضية فلسطين.

ومن الملاحظ أن هناك تطوراً تدريجياً ملحوظاً في الدور الذي تلعبه تركيا في القضية الفلسطينية، حيث يمكن القول إن القضية الفلسطينية بقيت حاضرة في السياسة الخارجية التركية، قولاً وفعلاً، أي في التصريحات الرسمية للمسؤولين الأتراك، وفي العمل الدبلوماسي التركي. وقد أسهم في ذلك ترؤس تركيا الدوري لمنظمة التعاون الإسلامي، وسخونة الحدث الفلسطيني لا سيّما في إطار مسيرات العودة، وكذلك خطوة نقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة، حيث تقدمت تركيا العمل الإسلامي المشترك تحت سقف منظمة التعاون في مواجهة القرار. ومن المتوقع استمرار السياسة التركية في سياقها الداعم للقضية الفلسطينية، مع إمكانية دعم هذا الدور وتطويره فلسطينياً عبر مساقات ومسارات عدة في السنتين المقبلتين. وفي المقابل، فقد حافظ الأتراك على علاقاتهم

الديبلوماسية "القلقة" مع "إسرائيل"؛ في الوقت الذي تطورت علاقاتهم التجارية معها لتصل إلى نحو 5 مليارات دولار سنة 2019.

من جهة أخرى، حافظت السياسة الإيرانية على دعمها للقضية الفلسطينية بالرغم مما تعرضت له من عقوبات وحصار مالي واقتصادي، واستمرت في رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" وفي دعم فصائل المقاومة الفلسطينية، كما استمرت في رفض كل المشاريع التي تهدف إلى إنهاء القضية الفلسطينية وعلى رأسها "صفقة القرن".

وبالرغم من الرفض الشعبي الواسع للتطبيع مع "إسرائيل"، إلا أن الكيان الإسرائيلي يبذل جهوداً حثيثة لإحداث مزيد من الاختراقات في العواصم الإسلامية؛ خصوصاً في ضوء تزايد عدد البلدان العربية المستعدة للتطبيع. وهو ما يتطلب توحيد الجهود الإسلامية الشعبية لمواجهة هذا الأمر من خلال رسم استراتيجية تمنع الكيان الصهيوني من التحول إلى كيان طبيعي في المحيط، والعمل على تجريم كافة أشكال التطبيع سواء كان سياسياً رسمياً أم رياضياً أم فنياً أم ثقافياً... .

الهوامش

[1] منظمة التعاون الإسلامي ترفض قرار غواتيمالا نقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2018/3/6، انظر: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=17447&ref=9251&lan=ar

[2] البيان الختامي الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة رداً على التطورات الخطيرة في دولة فلسطين، منظمة التعاون الإسلامي، 2018/5/18، انظر: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=18704&ref=10354&lan=ar

[3] **الحياة**، 2018/5/19.

[4] الجزيرة.نت، 2018/6/25.

[5] موقع يني شفق، 2019/4/1، انظر: https://www.yenisafak.com/ar

[6] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 375–390.

[7] الأناضول للأنباء، 2019/10/14.

[8] سبوتنيك عربي، 2019/3/21.

[9] سبوتنيك عربي، 2019/11/5.

[10] تم فتح تحقيق مع قائد القوات الجوية التركية السابق أكين أوزتورك Akın Öztürk الموقوف على ذمة قضايا تتعلق بمشاركته في المحاولة الانقلابية، على هامش قوله "إسرائيل باعتنا" خلال توقيفه. انظر: موقع قرار، 2017/9/14، في: https://www2.karar.com/guncel-haberler/akin-ozturk-israil-bizi-satti-dedi-598044#

[11] الجزيرة.نت، 2017/10/2.

[12] صفا، 2019/3/3.

[13] عربي 21، 2019/11/10.

[14] الأناضول للأنباء، 2019/12/14.

[15] الأناضول للأنباء، 2018/5/15.

[16] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2019/4/19.

[17] الجزيرة.نت، 2019/11/22.

[18] الأناضول للأنباء، 2019/10/30.

[19] الأناضول للأنباء، 2019/2/3.

[20] **القدس**، 2019/5/9.

[21] الأناضول للأنباء، 2018/7/22.

[22] الجزيرة.نت، 2019/10/10.

[23] قدس برس، 2018/3/30.

[24] **الشرق الأوسط**، 2018/3/31.

[25] الأناضول للأنباء، 2018/30/30.

[26] الأناضول للأنباء، 2018/5/14.

[27] الجزيرة.نت، 2018/5/16.

[28] الأناضول للأنباء، 2018/5/18.

[29] المرجع نفسه.

[30] **القدس العربي**، 2018/5/15.

[31] الأناضول للأنباء، 2018/12/23.

[32] المرجع نفسه.

[33] الأناضول للأنباء، 2018/5/15.

[34] الأناضول للأنباء، 2018/5/5.
[35] موقع قناة الميادين، 2018/5/14.
[36] الأناضول للأنباء، 2018/5/16.
[37] الجزيرة.نت، 2018/9/25.
[38] الأناضول للأنباء، 2018/5/15.
[39] **الشرق الأوسط**، 2018/5/17.
[40] **القدس العربي**، 2018/5/17.
[41] الأناضول للأنباء، 2018/5/12.
[42] الأناضول للأنباء، 2018/5/18.
[43] المرجع نفسه.
[44] الأناضول للأنباء، 2018/7/24.
[45] المرجع نفسه.
[46] الجزيرة.نت، 2018/12/15.
[47] الأناضول للأنباء، 2018/12/14.
[48] المرجع نفسه.
[49] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/6/30.
[50] الأناضول للأنباء، 2019/9/24.
[51] المرجع نفسه.
[52] سي أن أن، 2019/10/9
[53] موقع قناة الجزيرة مباشر، 2019/10/20.
[54] موقع ترك برس، 2019/10/15، انظر: https://www.turkpress.co
[55] الخليج أون لاين، 2019/10/15.
[56] الأناضول للأنباء، 2019/10/10.
[57] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h8.pdf; and Foreign Trade By Countries, site of Turkish Statistical Institute (TurkStat), http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046
[58] Foreign Trade By Countries, TurkStat, http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046
[59] موقع قناة روسيا اليوم، 2018/5/19.
[60] وفا، 2018/9/25.
[61] **القدس العربي**، 2018/9/27.
[62] رأي اليوم، 2018/5/15.
[63] محسن محمد صالح، صفقة القرن هل ستمر؟، الجزيرة.نت، 2018/1/25.
[64] وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (إرنا)، 2019/8/10.
[65] موقع الإمام الخامنئي، 2019/7/22، انظر: http://arabic.khamenei.ir/news/4637
[66] رأي اليوم، 2018/11/14.
[67] **القدس العربي**، 2018/11/27.
[68] رأي اليوم، 2018/11/14.
[69] بي بي سي، 2019/2/14.
[70] i24NEWS الشرق الأوشط، 2019/11/5.
[71] الجزيرة.نت، 2019/10/6.
[72] تايمز أوف اسرائيل، 2019/9/27.

[73] عرب 48، 2019/7/12.
[74] إرنا، 2019/11/15.
[75] **القدس**، 2018/5/18.
[76] وفا، 2018/9/25.
[77] **القدس العربي**، 2018/9/27.
[78] **الحياة**، 2018/4/21.
[79] **الأيام**، 2019/1/21.
[80] **القدس العربي**، 2019/1/28.
[81] فلسطين أون لاين، 2018/2/1.
[82] رأي اليوم، 2018/5/15.
[83] إرنا، 2019/11/12.
[84] الأناضول للأنباء، 2019/7/20.
[85] **الأخبار**، 2019/7/23.
[86] وكالة أنباء فارس، 2019/7/22، انظر: http://ar.farsnews.com؛ وإرنا، 2019/7/22.
[87] إرنا، 2019/7/21.
[88] أنباء فارس، 2019/7/22.
[89] وكالة قدس نت للأنباء، 2019/7/21.
[90] سما، 2019/1/29.
[91] عربي21، 2019/5/30.
[92] محمد علوش، صفقة القرن والحرب على إيران، موقع قناة الميادين، 2019/5/22.
[93] حمزة أبو شنب، أهمية الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية، موقع قناة الميادين، 2019/6/28.
[94] الجزيرة.نت، 2018/1/29.
[95] الجزيرة.نت، 2018/11/30.
[96] **الخليج**، 2019/1/17.
[97] الأناضول للأنباء، 2019/3/22.
[98] الأناضول للأنباء، 2019/7/18.
[99] France24، 2019/1/22.
[100] Shafqat Ali, Pakistan rejects US position on Palestine issue, site of The Nation, 27/6/2019, https://nation.com.pk/27-Jun-2019/pakistan-rejects-us-position-on-palestine-issue
[101] الأناضول للأنباء، 2019/4/9.
[102] Shafqat Ali, Pakistan rejects US position on Palestine issue, site of The Nation, 27/6/2019.
[103] الجزيرة.نت، 2018/5/12.
[104] الأناضول للأنباء، 2018/11/8.
[105] **القدس العربي**، 2018/12/17.
[106] موقع قناة المجموعة اللبنانية للإعلام (المنار)، 2019/5/31، انظر: https://almanar.com.lb/5297888
[107] أمد للإعلام، 2019/5/13.
[108] الجزيرة.نت، 2018/6/29.
[109] عرب 48، 2018/10/1.
[110] عرب 48، 2018/9/5.
[111] **الحياة**، 2019/1/21.
[112] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

The Palestine Strategic Report 2018–2019

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2018–2019 الذي يصدر للمرة الحادية عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2019، في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير أربعة عشر من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وقد تضمن التقرير أيضاً أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2020–2021.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز مرجعاً أساسياً من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-87-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net